



الجمعية العامة

الدورة الستون

الجلسة العامة ٥٧

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٥ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/60/35)

تقرير الأمين العام (A/60/539)

مشاريع قرارات (A/60/L.28 و A/60/L.29 و A/60/L.30
و A/60/L.31)

الرئيس: كان لي الشرف هذا الصباح أن أخطب
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب
الفلسطيني، حيث ذكّرت بمسؤولية الأمم المتحدة الدائمة عن
قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بجميع جوانبها، وفقا للقانون
الدولي، مثلما جاء في القرار ٣١/٥٩. وبالفعل، فإن التضامن
مع الشعب الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من مسؤوليتنا
المشتركة في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط.

وكانت الجمعية العامة في ذلك السياق بالتحديد،
وفي القرار نفسه العام الماضي، قد ذكّرت بقرارات مجلس
الأمن ذات الصلة، ورحبت بتأكيد مجلس الأمن على الرؤية
التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين
جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ويشكل ذلك
الأساس لعملية السلام.

اسمحوا لي أيضا أن أستغل هذه المناسبة لأعرب عن
تقديري لجميع الحكومات، والمنظمات الإقليمية، ووكالات
الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد على
إخلاصهم وعملهم الدؤوب في سبيل تحقيق السلام الدائم
والأمن في الشرق الأوسط وفي توفير المساعدة الإنسانية
والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

وعلىنا ألا ندخر جهداً في مساعدة كل من إسرائيل
والسلطة الفلسطينية على بلوغ حل شامل وعادل ودائم
للمواجهة والصراع اللذين امتدا لعقود بين الفلسطينيين
والإسرائيليين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وتزيد من الشك والارتياب. كما يجب وضع حد للعنف وأعمال الإرهاب.

وفي غضون ذلك، يجب القيام بكل شيء لتخفيف المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني. فتسهيل إمكانيات الوصول والتنقل هما أمران أساسيان لمواجهة البطالة والفقر. وينبغي ألا تركز المساعدة الدولية على الإغاثة الإنسانية فقط، بل على برامج بناء القدرات أيضاً بوصفها جزءاً من استراتيجية التنمية من أجل دولة فلسطينية في المستقبل.

هل لنا أن نأمل في وهل لنا أن نعقد العزم على، ومعاذرة كاملة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أن عملية السلام ستُشَط من جديد لتتمكن في النهاية من تحقيق الطموح برؤية دولتين في المنطقة، إسرائيل وفلسطين، وهما تواجهان المستقبل سوياً، بسلام وتعاون.

أعطي الكلمة إلى السيد بول بادجي من السنغال، بصفته رئيساً للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي سيعرض مشروع القرارين A/60/L.28 و A/60/L.31 خلال إلقاء بيانه.

السيد باجي (السنغال) (تكلم بالانكليزية): لبي هذا الصباح العديد من ممثلي الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بمركز المراقب والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني دعوة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تعبيراً عن دعمهم الذي لا يتزعزع للشعب الفلسطيني في سعيه للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، وشاركوا في هذه الجلسة الرسمية التي عقدت، كما تعقد كل عام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبصفتي رئيساً للجنة، أشكرهم جميعاً على اهتمامهم القوي

لقد شعرت بارتياح خاص لسماع رسالة رئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس، هذا الصباح، إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي قال فيها إن السلطة الفلسطينية "اختارت السلم والمفاوضات كسبيل للتوصل إلى سلام عادل وشامل". وأضاف: "لا تزال أيدينا ممتدة للسلام".

وقد تحقق بعض التقدم الحقيقي هذه السنة. فالشعب الفلسطيني أثبت التزامه بالديمقراطية خلال الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير. ورحب المجتمع الدولي بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمالي الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات فيهما في أواخر الصيف. وفي الأسبوع الماضي، وبالتحديد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد اتفاق الطرفين على التنقل والعبور، أعاد رئيس السلطة الفلسطينية رسمياً افتتاح المعبر الحدودي لقطاع غزة مع مصر، ومعطياً بذلك الفلسطينيين السيطرة على جزء من حدودهم لأول مرة في تاريخهم. وهكذا اتخذت خطوة هامة نحو تحقيق الرؤيا بقيام دولة فلسطينية في المستقبل.

وكل الذين جعلوا ذلك ممكناً من خلال مفاوضات شاقة ومعقدة، وبفضل جهود اتسمت بالمشابرة والإصرار، يستحقون الثناء. ونشجع الأطراف على مواصلة تعاونهم بشأن القضايا المتعلقة المرتبطة بفك الارتباط والتي يدعمها المجتمع الدولي.

وتوفر خارطة الطريق، التي تدعمها المجموعة الرباعية، قاعدة صلبة لمواصلة العمل من أجل السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يكتف جهوده في مساعدة الأطراف على إنهاء الصراع الذي سبب العذاب للمنطقة وشعوبها على امتداد فترة طويلة جداً. ومن الأهمية القصوى أن يتعاون الفلسطينيون والإسرائيليون الآن إلى أقصى مدى ممكن. ويجب عدم اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تفاقم الوضع

الجديدة التي نشأت عن الانسحاب بسلاسة. وكان هذا التطور الإيجابي مفيداً في استئناف التنسيق الأمني بين الطرفين وأحيا الأمل في أن يتسنى استغلاله والبناء عليه لتأمين تعاون أفضل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ورأى قطاع عريض جداً من الرأي العام الدولي أن الانسحاب من غزة مرحلة تبشر بالخير ويمكن أن تساعد على إعادة انطلاق المفاوضات في إطار خارطة الطريق والدفع إلى الأمام بالعملية السياسية المتوقفة منذ مدة طويلة. ويرى أعضاء اللجنة أن الانسحاب من غزة ينبغي أن يكون كاملاً ولا رجعة فيه، وأن يمكن السلطة الفلسطينية من ممارسة السيطرة على حدود غزة وأجوائها ومياهها، وعلى نقاط العبور بين ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية وبقيّة فلسطين. ويروا أيضاً أن من الضروري الحصول على ضمانات من إسرائيل تتعلق بخروج الأشخاص والبضائع من قطاع غزة والدخول إليه دون إعاقة.

إن بناء واستخدام ميناء بحري ومطار جوي، وكذلك إنشاء رابطة جغرافية دائمة مع الضفة الغربية مسائل أساسية تماماً لاقتصاد غزة. وهذه الأسباب بالضبط رحبنا بالاتفاقات التي أبرمت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن الحركة والوصول إلى غزة والخروج منها. ومن الضروري جداً الآن أن تنفذ هذه الاتفاقات بدقة وبسرعة لإعطاء الفلسطينيين والإسرائيليين شعوراً بالأمل وحدوث تقدم بعد التطورات الايجابية في الشهور الأخيرة.

فضلاً عن ذلك، سيظل يراود اللجنة قلق عميق بشأن تكثيف توسيع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والإسراع في بناء الجدار غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وصاحبت الأنشطة الاستيطانية معلومات مقلقة تتعلق بخطط لإنشاء روابط دائمة

ودعمهم المخلص ومشاركتهم النشطة في السعي إلى تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بطريقة سلمية.

وقبل أن أعرض مشاريع القرارات الأربعة التي قدمتها اللجنة في إطار البند ٣٧ من جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الستين، أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتطورات في العملية السياسية.

اتسم العام الماضي بالوعد والأمل، وتطور في الحالة على أرض الواقع زاد من تعقيد الجهود الرامية إلى إنعاش العملية السياسية لتنفيذ خارطة الطريق. فقد شكلت وفاة الزعيم الوطني ياسر عرفات قبل أكثر من عام تحدياً حقيقياً للشعب الفلسطيني ومؤسساته. وتم الانتقال بصورة ديمقراطية وسلمية، وعقب انتخابات حرة ونزيهة، انتخب السيد محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية. وبمساعدة المجتمع الدولي، ولا سيما مصر، انعقد في شرم الشيخ في شباط/فبراير ٢٠٠٤ أول اجتماع قمة منذ مدة طويلة بين رئيس وزراء إسرائيل، السيد آرييل شارون، ورئيس السلطة الفلسطينية، السيد عباس. وأوجدت الالتزامات التي قطعها كل طرف من الطرفين على نفسه علناً - لا سيما فيما يتعلق بوقف جميع أعمال العنف، وإعادة خمس بلدات فلسطينية في الضفة الغربية إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، وإطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين - زخماً جديداً مواتياً لاستئناف العملية السياسية.

وفي أيلول/سبتمبر، رحبت اللجنة بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. واعتبرت اللجنة هذا الانسحاب من أهم التطورات السياسية في السنوات الأخيرة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واعترفت بالجهود الجادة التي بذلتها السلطة الفلسطينية لتنسيق الانسحاب مع الجانب الإسرائيلي لضمان إدارة الحالة

واستعداد المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين في تلك العملية المعقدة، بما يؤدي إلى استئناف المفاوضات المباشرة، مسألة مشجعة. وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية وكل عضو من أعضائها لمساعدة الطرفين على المضي قدماً في تنفيذ خارطة الطريق. لقد كان تعيين السيد جيمس وولفينسون، بوصفه مبعوثاً خاصاً للمجموعة الرباعية، أمراً حاسماً في تيسير التدابير الاقتصادية ونظم النقل والإمداد الضرورية لتحسين الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في قطاع غزة. ونذكر بوجه خاص المساهمة الشخصية للسيد وولفينسون في تلك المهمة. وقد تعهد المانحون الدوليون بتقديم مساهمات مالية كبيرة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في غزة في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتوفير وجود طرف ثالث عند معبر رفح.

وتعتقد لجنتنا بقوة أنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة ممارسة مسؤوليتها الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى حين التوصل إلى حل لهذه القضية من جميع جوانبها، بشكل فعال. وفي النهاية، فإننا لن نستطيع أن نكفل التوصل إلى حل دائم يتمثل في إقامة دولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الاستقلال والسيادة الوطنية، إلا عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة - ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

وفي هذا الشهر، احتفلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالذكرى السنوية الثلاثين على قيام الجمعية العامة بإنشائها. ويدرك أعضاء اللجنة أن بعض الدول الأعضاء تثير تساؤلات حول جدوى بقائها، وأن البعض الآخر ينتقد أنشطتها، التي يرون أنها غير متوازنة ومنحازة. وفي ذلك الصدد، سمحوا لي بكل

بين عدة مستوطنات في الضفة الغربية، لا سيما في القدس الشرقية ومحيطها. وكل هذا يتعارض مع التزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، التي تدعو إلى تجميد بناء المستوطنات. إن سياسة إسرائيل والحقائق التي أوجدتها على الأرض انتهاكات أيضاً للقانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية.

كما أن غارات إسرائيل المستمرة على المراكز الفلسطينية الحضرية والريفية على مدار العام وعمليات الإعدام دون محاكمة وهدم البيوت وعمليات الاعتقال وغيرها من الإجراءات، وكذلك عمليات الانتقام العنيف الناتجة عن الاستفزازات الإسرائيلية - بما في ذلك أربع عمليات تفجير انتحارية - تعرض للخطر الأمل في العودة السريعة إلى الحوار السياسي. ولهذه الأعمال تأثير ضار أيضاً على الزخم الإيجابي الذي ولّده انسحاب إسرائيل من غزة وولّدته اتفاقات شرم الشيخ التي أبرمت بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في مطلع هذا العام.

في هذا الوقت الحرج أدعو، باسم اللجنة، حكومة إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يزيد من زعزعة استقرار الحالة. ويجب على إسرائيل، على وجه الخصوص، أن تتخلى عن سياسة بناء المستوطنات التي تنتهجها وأن تتوقف عن بناء الجدار في الضفة الغربية. ونأمل أن تيسر إسرائيل الاستعدادات للانتخابات المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لانتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني، وأن تيسر إجراء هذه الانتخابات، التي يجب أن يتمكن الفلسطينيون في القدس الشرقية من المشاركة فيها مشاركة تامة. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتخذ إسرائيل إجراءات لإحداث تحسين كبير في حالة الفلسطينيين الإنسانية برفع حظر التجول وتخفيف القيود على حركة الناس والسلع.

وقد أثنت وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية مرارا على ذلك البرنامج المفيد للغاية، الذي تنظمه شعبة حقوق الفلسطينيين.

وقد كرّست تلك اللجنة، منذ إنشائها، جهودها من أجل الدعوة إلى التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية، وفقا لمبادئ القانون الدولي. وقد رحّبت بعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد للسلام، وشجّعت فيما بعد بنشاط على تنفيذ الأطراف لاتفاقات أوسلو. وقدمت دعمها الكامل لخارطة الطريق التي أطلقت بمبادرة من المجموعة الرباعية من أجل تحقيق رؤية وجود دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. وفي الوقت نفسه، تواصل اللجنة، ووفقا لولايتها، تعزيز الممارسة الكاملة للشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتعبئة المساعدات الدولية باسم الشعب الفلسطيني، والتضامن معه.

وفي ذلك السياق، أود أن أعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات الأربعة التي اعتمدها اللجنة، والتي تم تميم نصوصها تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال في الوثائق A/60/L.28 و A/60.L.29 و A/60/L.30 و A/60/L.31. وقد انضمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/60/L.28، وتشارك ناميبيا الآن في تقديم جميع مشاريع القرارات الأربعة.

وتتصل مشاريع القرارات الثلاثة الأولى، على التوالي، بعمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الإعلام. وهي تؤكد من جديد الولايات المهمة التي أناطتها الجمعية العامة بتلك الهيئة الفرعية وهيكل الأمانة العامة ذات الصلة. وكما حدث في الماضي، تعزم اللجنة أن تكفل استخدام الموارد المتاحة لها بفعالية في تنفيذ

تقدير أن أذكّر هؤلاء الذين يثيرون هذه الانتقادات بأن اللجنة هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تتناول، حصرا، الجوانب السياسية لقضية فلسطين. لقد أنشأتها الجمعية العامة، على وجه التحديد لتعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

ولسوء الحظ، أحرز تقدم بطيء جدا في هذا المجال، في أحسن الأحوال، بالرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية. ويظل الوضع على الأرض غير مستقر بشكل كبير، كما يستمر احتلال الأرض الفلسطينية، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب. وإن اللجنة، بفضل تفاعلها مع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة؛ وبفضل اتصالاتها مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية؛ وبفضل جهود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة والمساعدة التي تقدمها من خلال برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، ومنشوراتها، وتحديثها لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين - وهو مصدر إلكتروني فريد وغني بالمعلومات يحتوي على الآلاف من وثائق الأمم المتحدة حول هذه القضية - وبفضل تعاونها مع المجتمع المدني، تعتقد أنها تزيد من درجة الوعي العام على الصعيد الدولي بجميع جوانب مسألة فلسطين، وتغزز الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، فإن برنامج عمل اللجنة، بوصفه وسيلة ملموسة وعملية لتقديم الدعم، تضمن منذ عام ١٩٩٦ برنامجا سنويا لتدريب مسؤولين ومهنيين في السلطة الفلسطينية. وقد اكتسب عشرون شابا فلسطينيا، من ذوي التخصصات في مختلف الميادين، معرفة متعمقة بمنظومة الأمم المتحدة والأعمال التي تضطلع بها فيما يتعلق بقضية فلسطين.

وعملية السلام ونشاطات اللجنة منذ تقرير السنة الأخيرة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة.

ومقدمة التقرير تشير بخطوط عامة إلى أهداف اللجنة ومنظورها العام للأحداث التي وقعت خلال السنة.

والفصلان الثاني والثالث يلخصان ولايات اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وإدارة شؤون الإعلام الصادرة عن الجمعية العامة، ويوفران بيانا بتنظيم عمل اللجنة خلال السنة.

ويستعرض الفصل الرابع الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والتطورات السياسية ذات الصلة، كما رصدتها اللجنة خلال السنة. تم هنا استعراض مختلف جوانب الحالة في الميدان، بما في ذلك وفاة رئيس السلطة الفلسطينية، السيد ياسر عرفات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ وانتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية؛ والإجراءات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مثل فك الارتباط بقطاع غزة وتفكيك أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية؛ وتوسيع النشاطات الاستيطانية؛ وآثار التشييد الجاري للجدار في الضفة الغربية وحول القدس الشرقية؛ والحالة المتعلقة بالموارد المائية المتاحة للفلسطينيين؛ وإجراءات منظومة الأمم المتحدة؛ واستمرار الصعاب التشغيلية التي تواجهها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي هذا الفصل تبين اللجنة أيضا موقفها فيما يتعلق بعمليات الإعدام خارج نطاق الولاية القضائية للفلسطينيين والهجمات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين.

ويستعرض الفصل الخامس الإجراءات المتخذة من جانب اللجنة. ويقسم الفصل إلى قسمين رئيسيين. يصف القسم الأول الإجراءات الرامية إلى النهوض بحقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويشير هذا القسم إلى الرسائل الموجهة من

كل المهام المنوطة بها. وقد تم تحديث مشاريع القرارات الثلاثة على النحو الواجب.

أما مشروع القرار الرابع، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، فإنه يعيد التأكيد على موقف الجمعية العامة إزاء العناصر الأساسية لهذه التسوية، ويشير إلى التطورات في الوضع خلال العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، يؤكد مشروع قرار هذا العام على ضرورة تنفيذ تفاهات شرم الشيخ التي تم التوصل إليها بين إسرائيل وفلسطين في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وضرورة وضع حد لأنشطة الاستيطان الإسرائيلية في قطاع غزة وفي أجزاء من شمال الضفة الغربية.

إن مشاريع القرارات الأربعة، التي عرضتها تواء، تصف بإيجاز المواقف والولايات والبرامج ذات الأهمية الخاصة، ولا سيما في المرحلة الحالية العصيبة. وأناشد أعضاء الجمعية العامة أن يصوتوا لصالح مشاريع القرارات، وأن يؤيدوا ما يرد فيها من أهداف مهمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوليني سكيكلونا، الذي سيعرض تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف نيابة عن مقرر اللجنة.

السيد سكيكلونا (مالطة) (تكلم بالانكليزية): مما يشرفني أن أعرض، باسم مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، السفير فيكتور كاميليري، على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة الوارد في الوثيقة A/60/35.

خلال السنة المنصرمة واصلت اللجنة القيام بولايتها التي عهدت بها الجمعية العامة إليها. والتقرير الذي أنا على وشك عرضه يشمل التطورات المتعلقة بقضية فلسطين

الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشرقية، يخالف القانون الإنساني الدولي والقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة منذ ١٩٦٧ وأيضاً يخالف أحكام خارطة الطريق.

وتبين اللجنة أنها استمدت التشجيع من الجهود المجددة التي بذلها المجتمع الدولي من أجل إعادة تنشيط خارطة الطريق وتيسير الحوار بين الأطراف وتنفيذ التزامها بموجب خارطة الطريق. وتؤكد اللجنة عزمها مواصلة تشجيع دعم خارطة الطريق والعمل الهام للمجموعة الرباعية بوصف ذلك خير سبيل لتحقيق حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والقرارات الأخرى ذات الصلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وتعرب اللجنة عن تقديرها للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني على مشاركتها في برامجها واجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية. وتعرب عن عزمها على تناول مسائل من قبيل الحاجة إلى إنهاء احتلال كل الأرض الفلسطينية؛ وتأييد جهود السلطة الفلسطينية من أجل إعادة تأهيل الاقتصاد، وخصوصاً اقتصاد قطاع غزة؛ ومسؤولية كل الحكومات عن تطبيق القانون الدولي على جميع جوانب قضية فلسطين؛ والنتائج الضارة المترتبة على السياسة الاستيطانية وتشديد الجدار في تحقيق حل يقوم على إنشاء دولتين.

وتحیی اللجنة أيضاً منظمات المجتمع المدني على جهودها لمواصلة الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين عن طريق الدعوة لها وتعبئة الرأي العام، وأيضاً على مبادراتها المستمرة لتوفير الإغاثة والمساعدة للشعب الفلسطيني.

قَبِلَ رئيس اللجنة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ويتضمن معلومات عن مشاركة رئيس اللجنة في الأحداث التي نظمها المجتمع المدني دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

ويتضمن القسم الثاني بياناً مفصلاً بتنفيذ برنامج عمل اللجنة والشعبة. وهو يوفر معلومات عن الحوار المستمر بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي. والقسم الفرعي ١ يقدم بياناً بمختلف الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي نظمت خلال السنة.

ويتناول هذا القسم أيضاً تعاون اللجنة مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني؛ والبحوث والرصد والمنشورات من جانب الشعبة؛ ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين؛ وبرنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويقدم الفصل السادس استعراضاً للعمل الذي قامت به خلال السنة إدارة شؤون الإعلام بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٠/٥٩ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

والفصل الأخير من التقرير يتضمن استنتاجات اللجنة وتوصياتها. في هذا الفصل ترحب اللجنة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية بوصفه نافذة نادرة لفرصة ينبغي اغتنامها لإحياء المفاوضات ضمن إطار خارطة الطريق ولتحريك العملية السياسية المتوقفة قدماً. وتعرب عن القلق الخاص حيال عزم الحكومة الإسرائيلية توسيع كتل المستوطنات الكبيرة في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى عزل القدس الشرقية عن الضفة الغربية وفصل الجزء الجنوبي من الضفة الغربية عن جزئها الشمالي. وتعيد اللجنة بيان موقفها المبدئي الذي مفاده أن تشييد إسرائيل للمستوطنات والجدار في الأرض

قبل عدة أسابيع احتفلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بالذكرى الثلاثين لتأسيسها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتلخص هذه المناسبة الكثير من الأمور المتعلقة بقضية فلسطين. فهي تشير إلى المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية حين حلها من جميع جوانبها، وهي تشير أيضا إلى التزام أعضاء اللجنة بتنفيذ التكليف المَعطى لهم. ولكنها تشير أيضا إلى حقيقة مؤسفة مؤداها أن الشعب الفلسطيني، وبالرغم من مرور كل هذه السنين، وبالرغم من مواقف الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، ما زال محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف، خاصة حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وذلك بسبب الموقف الإسرائيلي الرفض للإرادة الدولية وللقانون الدولي والساعي إلى استعمار الأرض الفلسطينية.

من الصعب، إن لم يكن مستحيلا، تخيل حالة مشاهمة يستمر فيها وضع شعب بأكمله إما في منافي اللجوء لسبعة وخمسين عاما أو تحت الاحتلال لثمانية وثلاثين عاما يتعرض خلالها للاستعمار الاستيطاني الفعلي، بينما تصر قوة الاحتلال على رفض تنفيذ أي من القرارات الكثيرة الصادرة عن الأمم المتحدة، وتستمر في انتهاك القانون الدولي، وضمن ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إننا نعبر عن تقديرنا العالي لرئيس اللجنة ولأعضائها، وندعو أعضاء الأمم المتحدة للاستمرار في مواجهة التعنت والرفض الإسرائيلي، من أجل حل قضية فلسطين وتحقيق السلام الحقيقي القائم على وجود دولتين، وذلك على أساس خط الهدنة للعام ١٩٤٩ أو ما اصطلح على تسميته بحدود ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية، عاصمة لدولة فلسطين.

وتؤكد اللجنة على أهمية الإسهام الجوهري الذي قدمته شعبة حقوق الفلسطينيين إلى الأمانة العامة، تأييدا لأهداف اللجنة، وتطلب منها أن تواصل برنامج النشر الذي تتبناه وغيره من النشاطات الإعلامية، بما في ذلك زيادة تطوير مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين. وتلاحظ اللجنة أيضا الفائدة من برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية، على الرغم من الصعاب في الميدان، وتطلب من الشعبة مواصلته.

وتعرب اللجنة عن الرأي في أن برنامج المعلومات الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام أسهم إسهاما هاما في إعلام وسائل الاتصال والرأي العام بالمسائل ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج، مع توشي المرونة الضرورية، كما تستوجب التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

وأخيرا، تدعو اللجنة، وهي راغبة في القيام بإسهامها في تحقيق تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين وبالنظر إلى الصعاب الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني والتي تحيق بعملية السلام، كل الدول إلى الانضمام إلى هذا المسعى وتدعو الجمعية العامة إلى أن تقرر مرة أخرى بأهمية دورها وأن تؤكد مجددا ولايتها بالتأييد الساحق.

وأنا واثق بأن التقرير الذي عرضته الآن سيكون مصدر مساعدة للجمعية العامة في مداولاتها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد المراقب لفلسطين.

السيد القدوة (فلسطين): أود أولا، سيدي الرئيس، أن أشكر على كلماتك في بداية هذا الاجتماع، وكذلك في الاجتماع التضامني الرسمي الذي عقد صباح اليوم.

الجانب، وقامت إسرائيل خلال تنفيذها بتدمير واسع في مناطق المستعمرات، وبقيت الكثير من الأمور الهامة، مثل المعابر والمطار والميناء والردم الناتج عن التدمير والربط ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، بقيت من دون حل.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم التوصل مؤخرًا إلى اتفاق حول بعض هذه الأمور المهمة، وفي مقدمتها معبر رفح بين قطاع غزة ومصر. وهو اتفاق نأمل أن يتم تنفيذه بشكل سليم، وبما يقود إلى اتفاق حول الأمور الباقية كافة. هذا أمر أساسي لتحسين الظروف المعيشية لسكان قطاع غزة، هذا المكان الصغير والفقير والأكثر ازدحامًا في العالم.

إننا أيضًا بحاجة ماسة إلى مزيد من المساعدات وإلى تسريع تقديم هذه المساعدات من أجل تمكيننا من مواجهة الأعباء الإضافية الملقاة على عاتقنا ليس فقط في قطاع غزة، بل أيضًا في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. إننا هنا نشيد بمجهودات اللجنة الرباعية، السيد جيمس ولفنسون، من أجل توفير هذه المساعدات وكذلك لجهودهم لمساعدة الطرفين على التوصل إلى الحلول المناسبة.

المهم الآن، إلى جانب ما سبق، أن نضمن أن الأمور لن تقف عند قطاع غزة، من المهم أن تكون هناك فرصة جادة للعودة إلى خارطة الطريق، بداية بتنفيذ تفاهات شرم الشيخ، بما في ذلك الانسحاب من المدن والمناطق نحو مواقع ما قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين.

أعود هنا لأقول، وبغض النظر عما إذا نجحنا في العودة لتنفيذ خارطة الطريق أم لا، إنه يجب في كل الأحوال ضمان حدوث وقف حقيقي للاستيطان وبناء الجدار والإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل في القدس. هذا أمر يتطلبه القانون الدولي، ويتطلبه الحفاظ على آفاق السلام. من أجل هذا، نحن بحاجة إلى مواقف محددة وعملية من اللجنة

ولكي يحدث هذا بالفعل، فإن المهمة المركزية أمام المجتمع الدولي الآن إنما تتمثل في تحقيق وقف حقيقي لاستعمار الأرض الفلسطينية، الذي يتواصل من خلال بناء المستوطنات وتوسيعها وبناء الجدار فوق الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية وما حولها.

إن إسرائيل تستمر في بناء المستوطنات بالرغم من أحكام القانون الدولي وبالرغم من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، وبالرغم من عملية السلام وأحكام خارطة الطريق. وتستمر إسرائيل ببناء الجدار بالرغم من الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وقرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وكذلك تواصل إسرائيل إجراءاتها غير المشروعة في القدس الشرقية وما حولها، وهي إجراءات تستهدف تهويد القدس وعزلها وضمها بالرغم من كل ما سبق.

تعمل إسرائيل إذا، وبشكل حثيث، على خلق وقائع كفيفة، في حالة استمرارها، بإغلاق نافذة الفرصة الخاصة بتحقيق حل الدولتين. إسرائيل وحدها ستكون مسؤولة عن إسقاط هذا الحل، لكننا جميعًا سندفع الثمن، بداية بشعبنا الفلسطيني بطبيعة الحال. علينا جميعًا إذا، على المجتمع الدولي أن يمنع ذلك، وأن يحافظ على حل الدولتين، بداية بوقف الاستيطان والجدار والإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية.

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، نفذت إسرائيل خطة فك الارتباط مع قطاع غزة ومناطق في شمال الضفة الغربية. نحن نعتبر أن هذا تطور هام، ونعتبر أن توقف استعمار جزء من الأرض الفلسطينية من خلال تفكيك المستعمرات ورحيل المستعمرين وتخلي قوات الاحتلال الإسرائيلي عن مواقعها داخل القطاع، نعتبره أمرًا إيجابيًا قد يفتح الباب أمام تطورات إيجابية أخرى. لقد بقيت خطة فك الارتباط أحادية

وينبغي لإسرائيل ألا تعرقل أي من هذه الجوانب الأساسية للعملية بأسرها خاصة منها ما يتعلق بحرية الحركة ومشاركة المقدسة. لقد استطعنا من خلال حوار وطني مسؤول أن نتوصل إلى اتفاق حول التهدة من جانب واحد، وهذا أمر هام ندرك أنه يجب أن نأخذه خطوات إلى الأمام، ولا شك في أن الانتخابات ستسهم إيجاباً في تحقيق ذلك.

وكجزء من المجتمع الدولي، فإننا نؤكد إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخراً في العاصمة العربية الشقيقة عمان (وبالمناسبة، فإن أحد ضحاياها زميل لنا في وزارة الشؤون الخارجية).

علينا أن نعزز عملنا المشترك في مواجهة هذه الظاهرة، وأن نُحفِّز إرادتنا مستندين في ذلك إلى أساس قانوني واضح يدعمه الجميع. يجب أن نتفق جميعاً على أن أي استهداف للمدنيين الأبرياء، في أي مكان وأي زمان، وبغض النظر عن الأسباب، إنما يشكل عملاً إرهابياً مُداناً علينا محاربتة. وعلينا أيضاً أن نتفق على أن حالات النزاع المسلح، بما في ذلك حالات الاحتلال الأجنبي تبقى وفقاً للقانون الدولي القائم محكومة بالقانون الدولي الإنساني. إننا مقتنعون بهذه المواقف، ونعمل بجدية على تحقيق الالتزام العام بها في كل مكان، بما في ذلك في منطقتنا. نحن أيضاً نأمل أن يساعد ذلك على تحقيق توافق بيننا لإنجاز الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

إننا ندعو الله أن يُجَنِّب منطقتنا مزيداً من المواجهات والأعاصير، ونحن نعمل جاهدين، لكي يكون العنصر الفلسطيني عنصراً إيجابياً في المنطقة. وفي هذا المجال، نتمنى للبنان الشقيق كل الخير وكل التوفيق. وقد أكدنا أن الفلسطينيين هناك ليسوا طرفاً في أي مسألة داخلية وأنهم ليسوا فوق القانون. ونأمل أن تتمكن سوريا الشقيقة من حل المشاكل المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٦٣٦ (٢٠٠٥)

الرباعية، وإلى الاتفاق على إجراءات من قبل الدول الأعضاء. نحن بحاجة إلى عمل من قبل الجميع، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي يجب عليها، مثلاً، تنفيذ قرار الجمعية العامة حول إقامة سجل الأضرار الناتجة عن بناء الجدار.

يجد الشعب الفلسطيني نفسه، وتجد السلطة الوطنية والقيادة الفلسطينية نفسها، أمام مسؤولية الاضطلاع بمهام مرحلة ما بعد حل النزاع، بينما هم جميعاً لا يزالوا تحت الاحتلال الأجنبي، بل عرضة لاستعمار أرضهم وللقمع المباشر. هذا أمر لم يحدث سابقاً وليس هناك بالتالي تجربة نتعلم منها. وبالرغم من ذلك، نحن نبذل جهوداً خارقة من أجل النجاح، وقد حققنا بالفعل نتائج لا بأس بها بفضل صمود شعبنا وإبداعه، وأيضاً بفضل الدعم السياسي الدولي والمساعدات الخارجية نحن نبذل جهوداً من أجل بناء مؤسسات الدولة، ومن أجل تحقيق سيادة القانون، ومن أجل تمكين عرى النسيج الاجتماعي الفلسطيني. نحن أيضاً بصدد استكمال تعبئة الفراغ الكبير الذي تركه رحيل الرئيس القائد ياسر عرفات. وقد تمكنا بالفعل من تحقيق الانتقال السلس للسلطة ومن إجراء انتخابات رئاسية جديدة أسفرت عن اختيار الرئيس محمود عباس وتولية السلطة كما تعلمون.

وفي هذا المجال، نحن الآن بصدد إجراء الانتخابات التشريعية الثانية ونؤكد على عدم قبول أي تدخّل من قبل إسرائيل أو أي جهة أخرى في هذه الانتخابات التي يجب أن تكون ديمقراطية بشكل حقيقي، ومفتوحة لكل فلسطيني ولكل المجموعات السياسية، وأن تجري في كل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. إن مشاركة كل الأحزاب والمجموعات ستسهم في تعزيز العملية الديمقراطية وفي تعزيز سيادة القانون، ويجب أن يرافق ذلك ويتبعه إجراءات وقوانين ترسخ النظام السياسي، بما في ذلك في الجوانب المتعلقة بالسلاح والمسائل الأمنية الأخرى.

الإسرائيلية أمام تحقيق الاستقلالية الفلسطينية الكاملة على هذا القطاع ومعاييره، وأيضا بسبب قيام إسرائيل بالمقابل بتكثيف حركة استيطانها غير المشروعة أو القانونية في أراضي الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية، إلى جانب انتهاكاتها العدائية اليومية ضد الفلسطينيين، وإلحاق الأضرار الفادحة بمختلف القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية والسياحية والخدماتية، الأمر الذي أدى إلى إصابة معظم المرافق الفلسطينية بالركود وارتفاع نسبة البطالة والفقر والمرض بين أبناء الشعب الفلسطيني.

إننا نعتبر هذه السياسات الإسرائيلية تعطيل واضح لجهود وفرص السلام العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية، حيث ما زالت التقارير السنوية الصادرة عن لجان ووكالات الأمم المتحدة المُدعّمة بالوثائق والإحصائيات، تعكس في جميع جوانبها النوايا والمطامع الحقيقية لإسرائيل في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان، فضلا عن ارتفاع عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين كنتيجة حتمية للغارات الإسرائيلية المتواصلة، وإفراط السلطة القائمة بالاحتلال في استخدام القوة في الأراضي الفلسطينية، وقتلها المتعمد واعتقالها وتشريدتها دون تمييز لآلاف من السكان المدنيين في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، تحت مزايم مكافحة الإرهاب والدفاع عن النفس. ودأبت هذه الحكومة خلال السنوات الأربع الماضية بتجريفها المنهجي للأراضي الزراعية والموارد الاقتصادية الفلسطينية، وهدمها لما يزيد عن ٤٠٠٠ منزل فلسطيني حتى الآن، ولا سيما في مدينة القدس الشرقية وما حولها، فضلا عن بنائها للمزيد من المستوطنات والوحدات السكنية والطرق الالتفافية الجديدة، ومصادرتها لآلاف من الدونومات الفلسطينية الأخرى، أو العبث بها وفرض سيطرتها العسكرية والإدارية عليها في إطار ما تسميه بالجدار العازل في الضفة الغربية وداخل القدس الشرقية

بما يساعد التحقيق، وبما يحفظ كرامة سوريا وسيادتها على قاعدة احترام القرار. وبطبيعة الحال، فإننا نتطلع إلى استعادة العراق لأوضاعه الطبيعية ووضع حد للعنف والإرهاب هناك، وكذلك المحافظة على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه.

هناك الكثير من التطورات غير العادية التي تحدث في المنطقة، بما في ذلك في بلدنا، فلسطين، وكذلك في إسرائيل. ونأمل أن تؤدي هذه التطورات إلى تعزيز إمكانية العودة السريعة للمفاوضات، والتنفيذ الفعلي لخريطة الطريق نحو السلام في دولتي فلسطين وإسرائيل وفيما بينهما، وفي كل المنطقة، وفي العالم أجمع.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لسعادة السفير بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة الموقرين، والعاملين في شعبة فلسطين وإدارة شؤون الإعلام، بخالص الشكر والتقدير على المساعي والجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل نصرة عدالة القضية الفلسطينية.

وفي مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة وشعبا، دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني الشقيق ولمسيره نضاله العادلة من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة أسوة بالشعوب الأخرى.

رغم بعض التطورات الإيجابية التي تحققت منذ أيلول/سبتمبر الماضي والمتجسدة بالانسحاب الإسرائيلية العسكري من قطاع غزة، والتوصل إلى اتفاق بشأن معبر رفح إلا أن التوقعات التي كانت مرجوة من هذا الانسحاب لم تكتمل بعد، بسبب العراقيل التي ما زالت تضعها القوات

بصفة خاصة، مجلس الأمن والمجموعة الرباعية بممارسة كافة الضغوط اللازمة على إسرائيل لحملها، كخطوة أولى، على وقف جميع حملاتها العدائية التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. بما فيها تدابير العقاب الجماعي وإرهاب الدولة والتحرير. ومن هذا المنطلق نطالب،

أولا، بحمل إسرائيل على استكمال انسحابها الكامل، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، من جميع أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية، وأيضا إلزامها بالوقف الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة في هذه الأراضي، وتفكيك القائم منها، بما فيها الجدار العازل التزاما بفتوى محكمة العدل الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثانيا، توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني ولؤوساته الوطنية ومقدساته الدينية التي تعكف إسرائيل على محاولة دثر آثارها، وخصوصا في المسجد الأقصى. كما نطالب المجتمع الدولي بمطالبة إسرائيل بالالتزام بالقوانين الدولية التي تمنعها من تغيير المعالم الجغرافية لمدينة القدس والعبث بمعالمها التاريخية.

ثالثا، قيام المجتمع الدولي بتقديم كل المساعدات أو أنواع الدعم والمساندة السياسية والمالية والمعنوية اللازمة للسلطة الفلسطينية التي أثبتت عزمها على الوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق، بما فيها قيامها بسلسلة الإصلاحات اللازمة والضرورية لأجهزتها الرئيسية، وفي مقدمتها الأمنية. وذلك من أجل تمكينها من القيام بكامل مسؤولياتها الوطنية، بما فيها إنجاح الانتخابات التشريعية المقبلة. وينبغي مساعدتها أيضا على إعادة بناء قطاعاتها الإنمائية الوطنية ومدتها المدمرة، ومواجهة الأوضاع الإنسانية والاجتماعية المؤلمة التي يعيشها أبناء شعبها، بما يساهم في فرض سيطرتها وهيبتها على كامل المناطق الفلسطينية. ولا يفوتني في هذا الصدد الإعراب عن

وحوها، الأمر الذي أسفر حتى الآن عن عزل الآلاف من السكان الفلسطينيين في كانتونات متفرقة، وضم العشرات من قراهم، وفصل الأجزاء الشمالية عن الجنوبية في الضفة الغربية، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في الوصول الطبيعي إلى منازلهم وأقاربهم في القدس الشرقية ومقدساتهم الدينية، ضاربة بعرض الحائط قرارات الأمم المتحدة، وبالأخص قرارات الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة وفتوى محكمة العدل الدولية، الداعية إلى التفكيك الفوري للجدار العازل باعتباره إجراء غير قانوني ومضرا بحياة الشعب الفلسطيني، بل ومعيق لمشروع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للاستمرارية، ولمبادئ التسوية التي نصت عليها خريطة الطريق، والقاضية بتحقيق التعايش السلمي المتبادل بين دولتي فلسطين وإسرائيل في المنطقة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد إدانتها لجملة ما تنتهجه إسرائيل من ممارسات وإجراءات غير شرعية أو قانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتعتبر هذه الممارسات محاولة باطلة لتغيير المعالم الجغرافية والقانونية للأراضي الفلسطينية وفرض أمر واقع لترسيم حدود الدولة الفلسطينية بصورة ناقصة ومن طرف واحد، قبل البدء في مفاوضات تحديد المركز النهائي. وذلك أخطر انتهاك فاضح لخارطة الطريق وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والقانون الإنساني الدولي، وأحكام القانون الدولي وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وتعرب دولة الإمارات العربية عن قلقها إزاء استمرار إغفال المجتمع الدولي لهذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة، الأمر الذي دفع باتجاه تعزيز شعور الإحباط واليأس لدى فئات واسعة من شعوب المنطقة، بل وساهم في توسيع دائرة العنف والتوتر الأمني وعدم الاستقرار، ونؤكد مجددا على المسؤولية الرئيسية المشتركة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، ممثلا بالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، تجاه حل قضية فلسطين. ونطالب،

الفاعلة من أجل إيقاف دوامة العنف والصراع التي تردت فيها المنطقة والعودة بها إلى دائرة الحوار والتفاوض والعمل الجاد والمسؤول الهادف إلى إنهاء الصراع وإقرار حل عادل ودائم وشامل يضمن تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة ويوفر أسباب التعايش السلمي بين شعوبها.

ومن على هذه المنصة نفسها، وعلى غرار العديد من الدول المحبة للسلام، كانت تونس تنبه إلى ما يهدق بالمنطقة من مخاطر الانفجار جراء ما تردت فيه مسيرة السلام من مأزق نتيجة لعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني وتوقف التفاوض على الجبهتين السورية واللبنانية.

لا شك أن مواصلة الحكومة الإسرائيلية سياسة استهداف المدنيين الفلسطينيين والتوسع الاستيطاني والإصرار على بناء الجدار الفاصل، رغم قرار الجمعية العامة الذي يستند إلى فتوى محكمة العدل الدولية بوقف وهدم هذا الجدار، لا تخدم مصلحة المنطقة. ولا شك أن هذه الممارسات، التي تعد انتهاكا صريحا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب، أثبتت عدم جدواها، ذلك لأن العنف لا يولد إلا العنف ولأن الخروج من هذه الحلقة لا يتم إلا بالانخراط الجاد والمسؤول في المسار السلمي والالتزام ببنود خارطة الطريق حتى يتسنى التجسيد الفعلي لرؤية الدولتين المتعايشتين في كنف الأمن والسلام.

كما أن إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من هضبة الجولان السورية المحتلة وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، تطبيقا للقرارات والمرجعيات ذات الصلة.

لقد كان الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وفتح معبر رفح خطوة إيجابية لأنه يندرج في إطار تطبيق خريطة الطريق على أمل أن تتلوه خطوات مماثلة وسريعة في الضفة الغربية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الأهمية بمكان

ترحيبنا بالجهود القيمة التي تبذلها الحكومتان الأردنية والمصرية وممثل المجموعة الرباعية السيد جيمس ولفنسن، والاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص.

رابعا، إعادة التأكيد مجددا على المبادئ الأساسية لتسوية جوانب القضية الفلسطينية، بما فيها المتصلة بقضايا المستوطنات والحدود واللاجئين وتحديد وضع القدس، تلك المبادئ المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرارات ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والتي تتوافق جميعها مع مبادرة السلام العربية الصادرة عن مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

ختاما، إننا نرى أن استجابة إسرائيل لمطالب الشعوب العربية العادلة من شأنها أن تحقق عنصر الأمن والاستقرار لشعبها، ولدول المنطقة ككل. ونأمل بأن تتعزز جهود السلام المبذولة، بما يكفل تنشيط خارطة الطريق ومسيرة مفاوضات السلام بالمنطقة، استنادا إلى الالتزامات المترتبة بموجب قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام على أساس حدود ١٩٦٧، بما يجلب الاستقرار والخير والتعاون والنماء لشعوب المنطقة قاطبة.

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس، يسعدني أن أعبر لكم عن فائق التقدير لما توليه الجمعية العامة من عناية متواصلة لقضية الشعب الفلسطيني المناضل في هذا الموعد السنوي الذي دأبت عليه منذ أكثر من نصف قرن. ولا شك أن هذه القضية المركزية التي تستقطب اهتمام المجموعة الدولية بأسرها تظل بالغة الأهمية بالنظر إلى ارتباطها بمسألة السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، مهد الحضارات.

يمر الوضع في منطقة الشرق الأوسط بمرحلة دقيقة تستدعي تضافر جهود المجموعة الدولية وكل الأطراف

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي يرأسها بكل حنكة زميلنا السفير بادجي ممثل السنغال؛ وكذلك اللجان والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تعمل على إحلال السلام في المنطقة، ولا بد أن تواصل عملها إلى حين استكمال ولايتها حسب ما جاء في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

السيد إسماعيل (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في وقت سابق السيد بول بادجي، الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونشكر اللجنة على تقريرها (A/60/35). كما نشكر الأمين العام على تقريره الذي قدمه في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال (A/60/539). وما زلنا نقدر تقديراً كبيراً العمل الذي لا غنى عنه الذي اضطلعت به اللجنة، وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، والهيئات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسألة المعروضة علينا. ونشيد إشادة عالية بالتزام الأمين العام ومكتبه وبجهودهما وبإسهامهما في ذلك الصدد. ويحدونا الأمل في أن يثابرا في الاضطلاع بولايتيهما ومهامهما إلى أن يتحقق السلام في المنطقة وتقام دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

إننا نحتفل، اليوم، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد وجه رئيس وزراء ماليزيا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز، رسالة في تلك المناسبة، تحدد شواغل حركة عدم الانحياز وتطلعاتها بشأن قضية فلسطين. وينبغي أن يقرأ البيان بالاقتران مع تلك الرسالة.

ما زالت تقارير اللجنة وتقارير الأمين العام تتضمن بيانات واكتشافات مقلقة للغاية وتعكس وقائع قائمة فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع. وكانت هناك قطعاً

هنا ألا نسمح لبعض الاعتبارات السياسية الداخلية في المنطقة بأن تؤخر طويلاً المضي قدماً في هذا الاتجاه.

إن طريق سلام ما زال طويلاً وحساساً، وهذا ما يستدعي تضافر كل الجهود من أجل وقاية مساعي السلام. ولعل من المهم أن يستخلص المجتمع الدولي من تجربة العقد الماضي ما يتعين من دروس وعبر حتى يتسنى له تجنب العوامل والثغرات التي أدت في السابق إلى تعثر مسيرة السلام. وإننا نتطلع، بكل أمل، إلى أن تسهم المساعي التي تقوم بها المجموعة الرباعية لتنفيذ خارطة الطريق في إعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإفساح المجال لاستئناف مفاوضات السلام، بما يفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من استيفاء حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن تونس، من منطلق إيمانها الثابت بعدالة القضية الفلسطينية والتزامها الدائم بنصرة الشعب الفلسطيني طوال فترة محنته، حرصت على أن يكون إسهامها فاعلاً في جميع مساعي التسوية السلمية والدائمة والشاملة لهذه القضية منذ مؤتمر مدريد وصولاً إلى مبادرة السلام العربية، التي تم تبنيها في مؤتمر قمة بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢. وستواصل تونس جهودها ثنائياً وإقليمياً ودولياً، بمهدي ومتابعة موصولة من فخامة رئيس الجمهورية، زين العابدين بن علي، من أجل المساعدة على إيجاد حل شامل ودائم وعادل، يمكن الشعب الفلسطيني من استيفاء حقوقه المشروعة، ويوفر ظروف الأمن والاستقرار والتعايش السلمي في منطقة الشرق الأوسط، ويتيح المجال لشعوبها للتفرغ للتنمية والإعمار.

ولا يسعني، في الختام، إلا أن أجدد تقديرنا للجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الضامن والحامي لأسس الشرعية الدولية في معالجة قضية الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي. وأذكر بالخصوص هنا،

وإضافة إلى ذلك، نحن نعتبر أن فك الارتباط الإسرائيلي في غزة و أجزاء من الضفة الغربية في أيلول/سبتمبر الماضي يشكل خطوة إيجابية. ولكننا نعارض بشدة توسيع المستوطنات الإسرائيلية والمزيد من التوسيع المزمع لهذه المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وهذه المستوطنات مخالفة لالتزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق.

ونرحب بإعادة الفتح التاريخية لمعبر رفح قبل ثلاثة أيام، وهو يشكل رابطا أساسيا بين قطاع غزة والعالم الخارجي. إذ أن ذلك التطور الإيجابي لا يوفر للفلسطينيين البالغ عددهم ١,٣ ملايين نسمة في تلك المنطقة، ومعظمهم فقراء، إمكانية الحصول على مختلف أنواع المساعدة الإنسانية في مصر المجاورة، والمزيد من فرص النشاط الاقتصادي والتوظيف فحسب، بل، الأهم، أنه مثل استعادة الشعب الفلسطيني لجزء هام من حريته وسيطرته على حدوده في تلك المنطقة بعد ٣٨ عاما من الاحتلال الإسرائيلي.

إن تشييد إسرائيل المستمر للجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، يعرض للخطر بشكل شديد آفاق إحلال السلام الشامل في المنطقة. وتأثير الجدار على جميع جوانب الحياة الفلسطينية في المنطقة المعنية، على النحو الموثق في العديد من تقارير الأمم المتحدة، تأثير طاع. ويهدد الجدار سلامة أراضي الدولة الفلسطينية في المستقبل، على النحو الذي توخاه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وأيدته خريطة الطريق.

ويشكل الجدار أحد أبرز العلامات لتحويل الأرض إلى سجن واسع مكشوف لا مثيل له في التاريخ المعاصر.

ويشكل هذا الجدار عملا ظاهرا وواضحا من أعمال ضم الأراضي ترتكبه إسرائيل تحت ستار الدفاع عن النفس والأمن. وكما ندرك جميعا، فقد أعلنت محكمة العدل

وفيات أكثر من اللازم، وإصابات أكثر من اللازم، وتدمير أكثر من اللازم ومعاناة لا يمكن وصفها - وخاصة بين الفلسطينيين - جراء السياسات والممارسات والتدابير القمعية التي تتخذها إسرائيل. وكل هذا مناقض لالتزام إسرائيل بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يقنع إسرائيل بأن تحترم التزاماتها القانونية، تماما مثلما يتوقع من الدول الأخرى أن تفعل ذلك. وعلينا واجب في الأمم المتحدة بأن نوقف جميع الفظائع المستمرة والسياسات والممارسات البشعة التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان الفلسطينيين.

وينبغي ألا ننظر إلى الضحايا والتدمير في كلا الجانبين من حيث الأعداد أو النسب المئوية وحدها. فإن حياة كل إنسان - رجل أو امرأة أو طفل - مقدسة وقيمة، ولا بد من حمايتها. وأي عمل من أعمال العنف يصيب المدنيين الأبرياء في ذلك الصراع، سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين، هو عمل غير مقبول وجدير بالإدانة الماثلة منا جميعا.

وشهدت الفترة قيد الاستعراض العديد من التدابير والجهود التي بذلها الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء نحو تحقيق السلام في إطار خريطة الطريق. ولكن الطريق نحو السلام ما زال يشكل عملية صعبة ومعقدة. ويمكن التغلب على الصعوبات بتوفر إرادة سياسية أقوى بين جميع الأطراف المعنية. وفي ذلك الصدد، يعتبر وفدي أن استئناف الحوار على أعلى مستوى بين القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، فضلا عن تحديد أعضاء المجموعة الرباعية لجهودهم، يشكل تطورا مشجعا للغاية. ونشيد أيضا بمصر والأردن على دورهما في تيسير عملية السلام. ونحن على ثقة بأن جميع الأطراف المعنية ستثابر في مساعيها الهامة.

من حشد الرأي العام الدولي لمواجهة استمرار الاحتلال الإسرائيلي والتشديد غير المشروع للجدار والمستوطنات، وتقديم الدعم لكي يتحقق إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة في وقت قريب.

ثانياً، أعرب وزراء خارجية الحركة، الذين اجتمعوا في الدوحة في حزيران/يونيه وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر، ووزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، الذين اجتمعوا في صنعاء في حزيران/يونيه وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر، في جملة أمور، عن تضامنهم ودعمهم للشعب الفلسطيني، وعن ضرورة تنفيذ أعضاء المجموعة الرباعية لمسؤوليتهم بالتنفيذ الكامل لخارطة الطريق وصولاً إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة التي تتمتع بمقومات البقاء.

ثالثاً، اتفق وزراء خارجية لجنة حركة بلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين، الذين اجتمعوا في نيويورك يوم ١٩ أيلول/سبتمبر، على عدد من التدابير التي يتعين أن تتخذها الحركة في سياق دعمها القوي للقضية الفلسطينية، بهدف دفع عملية السلام قدماً للأمام.

وأخيراً، اجتمعت الوفود الوزارية المعنية بفلسطين التابعة للحركة ولنظمة المؤتمر الإسلامي مع نظرائها من أعضاء المجموعة الرباعية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على هامش كل من الاجتماع العام الرفيع المستوى والمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الستين. وخلال تلك الاجتماعات، قاموا بالإبلاغ عن موقف الحركة والمنظمة المتمثل في ضرورة دفع عملية السلام بصفة عاجلة قدماً للأمام، بدءاً بإنقاذ خارطة الطريق، وعن الشواغل التي تساور كلا المنظمين بشأن استمرار تشييد الجدار الفاصل والمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويتعين على إسرائيل أن تبرهن للمجتمع الدولي على أنها ملتزمة التزاماً حقيقياً بإيجاد حل سلمي بدلاً من الأخذ

الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، في فتواها الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ أن الجدار مناقض للقانون الدولي. واتخذت الجمعية العامة بعد ذلك بأغلبية ساحقة القرار دإط-١٥/١٠ الذي يحدد عدة تدابير للمتابعة وتدابير عملية هامة ويطلب، في جملة أمور، بأن توقف إسرائيل تشييد الجدار، وتفككه، وتزيل الأجزاء التي اكتمل بناؤها منه، وأن تدفع تعويضات لجميع المتأثرين بتشديد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحدد مناشدتنا إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير الضرورية للائتمثال لفتوى محكمة العدل الدولية والقرار دإط-١٥/١٠. ونرى من المؤسف للغاية أن مجلس الأمن قد عجز عن النظر في مسألة الجدار الفاصل تحديداً وفقاً للوظائف والسلطات المنوطة به بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

إن قضية فلسطين لا تزال في طليعة اهتمامات كل من حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد شنت ماليزيا هذا العام بوصفها رئيسة لحركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمر القمة العاشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي عدة مبادرات رفيعة المستوى تتعلق بقضية فلسطين. وفيما يلي بعض هذه المبادرات.

أولاً، نجحت منظمات المجتمع المدني الماليزية، برعاية منظمة ماليزيا للسلام، في عقد مؤتمر عالمي للمجتمع المدني عن السلام في فلسطين في بوتراجايا، بماليزيا، خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥. واتفق المؤتمر، الذي عقد عملاً بقرار لحركة بلدان عدم الانحياز وحضره ممثلون لمنظمات المجتمع المدني من أجزاء كثيرة من العالم، بما فيها إسرائيل، في جملة أمور، على إنشاء مركز دولي معني بفلسطين تابع للمجتمع المدني في بلدان الجنوب، يتخذ من ماليزيا مقراً له. وسيعمل المركز الدولي بمثابة مركز تنسيق لحملة المجتمع المدني العالمية دعماً لفلسطين. ويراود الأمل حركة بلدان عدم الانحياز في أن تتمكن هذه الحملة الدولية

السيد عبد العزيز (مصر): تجتمع الجمعية العامة مرة أخرى لمناقشة قضية فلسطين، تلك القضية الدولية التي لم ينجح المجتمع الدولي في تسويتها على مدار أكثر من نصف قرن. وتكتسب مناقشتنا اليوم أهمية خاصة، فهي تأتي في الوقت الذي نحتفل فيه بمرور ستين عاماً على إنشاء المنظمة، وفي الوقت الذي نسعى فيه لتنفيذ وثيقتها الختامية، وصولاً لمنظمة أكثر فاعلية في إنفاذ المبادئ التي تم إنشاء الأمم المتحدة على أساسها، والتي تمثل أساساً لا غنى عنه لإرساء عالم أكثر سلماً وازدهاراً وعدلاً، وبصفة خاصة مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها.

ومن هذا المنطلق، فلا بد أن تمتد روح العيد الستين للمنظمة لتشمل تنفيذ القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة سنوياً حول قضية فلسطين، والتي تطالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، واستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه، وعلى رأسها حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وحق تقرير المصير، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية، وحقه في وقف كافة التعديات على حقوق الإنسان الفلسطيني بما في ذلك حقه في الحياة.

لا بد أن تمتد روح عملنا الدؤوب في تنفيذ وثيقة العيد الستين للأمم المتحدة لتشمل قضية فلسطين. فلا بد من أن تنطبق المبادئ والقيم التي أكدنا عليها جميعاً على هذه القضية، فنسعى إلى ترسيخ قيم العدالة والمساواة، ونعمّق من مفاهيم مسؤولية إسرائيل كسلطة احتلال إلى أن تقام الدولة الفلسطينية في أقرب فرصة. وأن نكثف من جهودنا لإقامة الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل لتعيشاً معاً في أمن وسلام.

بجل عسكري. ويجب أن تدرك إسرائيل أنه لا يمكن أن يوجد قط حل عسكري لهذا الصراع. وبالمثل، ينبغي أن تواصل السلطة الفلسطينية، بمساعدة من المجتمع الدولي، بذل الجهود لإصلاح مؤسساتها ذات الصلة وتحسين جهازها الأمني. ويثني وفدي على السلطة الفلسطينية لما حقته في هذا السبيل، رغم مختلف العوائق. ونحث كلا الجانبين على مواصلة العمل لتهيئة البيئة الضرورية التي تمكن من إجراء المفاوضات، على أساس من خارطة الطريق وفي امتثال لها. ذلك أن الهدف المتمثل في حل دائم على أساس قيام دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، هو هدف ممكن التحقيق. وللمجتمع الدولي دور جماعي يؤديه في هذا الصدد. ويجب علينا جميعاً التضافر معاً لتيسير بذل الجهود ومضاعفتها للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، مسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين حتى تحل تلك القضية بجميع جوانبها بالاستناد إلى الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي تسوية هذه القضية أيضاً وفقاً للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، يؤكد وفدي مجدداً دعمه للجهود الهامة التي تبذلها المجموعة الرباعية والأطراف المعنية الأخرى في السعي على الطريق الشاق والمعقد المؤدي إلى السلام. والجمعية العامة هي آخر معاقل الأمل للشعب الفلسطيني. ويجب أن تتمسك الجمعية بسيادة القانون ومقاصد الميثاق ومبادئه. وفي هذا الصدد، من دواعي سرور ماليزيا أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تقديم مشاريع القرارات الأربعة التي أعدها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وقدمها رئيس اللجنة إلى الجمعية لكي تنظر فيها في إطار هذا البند الهام من جدول الأعمال.

الفلسطيني على حقوقه كاملة، وألا نستبدل ذلك بالسعي إلى الحد من أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال الهام لغرض أو لآخر. ومن هنا، فإننا نطالب الدول الأعضاء جميعاً بدعم كافة مشاريع القرارات المطروحة تحت هذا البند.

ومن منطلق إيماننا بالدور المحوري للأمم المتحدة مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، فإن مصر تدعم بقوة الدور الخاص الذي تلعبه المجموعة الرباعية الدولية لضمان نجاح الجهود الهادفة إلى تطبيق خارطة الطريق وصولاً إلى مفاوضات الحل الدائم.

وتطالب الأمم المتحدة ببذل كل الجهود في هذا الإطار إلى أن تتحقق أهدافنا جميعاً. كما تؤكد مصر أنها لن تألو جهداً في أي مجال من المجالات إلى أن تقام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي هذا الإطار، وفي الوقت الذي نرحب فيه بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وبافتتاح معبر رفح بين مصر وقطاع غزة، فإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى المضي قدماً بالانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنفيذ كافة التزاماتها بمقتضى خارطة الطريق، حتى يتحقق هدفنا جميعاً، وهو قيام دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

وذلك في إطار من الالتزام بعدد من الأسس والمبادئ، أهمها أن يكون هذا الانسحاب الإسرائيلي تنفيذاً لجزء من خارطة الطريق، بحيث يتبعه انسحاب من باقي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشريف والتوصل إلى اتفاق التسوية الدائمة. وأن يشمل هذا الانسحاب جميع المعابر والموانئ والمطارات ويضمن جميع الحريات للشعب الفلسطيني، بما في ذلك عدم عودة إسرائيل

وبالمثل، فإن سعينا إلى تعميق احترام حقوق الإنسان والابتعاد بها عن الانتقائية والتسييس والمعايير المزدوجة يقتضي منا أن نسعى إلى القضاء على كافة التجاوزات الموجهة ضد حقوق الإنسان الفلسطيني. وأن نتعامل مع حقوق الإنسان الفلسطيني والإنسان الإسرائيلي على أسس من المساواة والعدالة، بوقف الممارسات اللاإنسانية ضد الفلسطينيين، والناجمة عن سياسات الحصار والإغلاق والاستمرار في التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي والقضاء على المزروعات وتشديد الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية في مخالفة واضحة للقيمة القانونية والأخلاقية لحكم محكمة العدل الدولية في هذا الصدد.

وكذلك، فإن عملنا لتعزيز نظام الأمن الجماعي يقتضي منا أن نعزز من أمن الشعب الفلسطيني داخل حدود أراضيه المحتلة، بوقف سياسات اغتيال الناشطين، وإتاحة الفرصة الكاملة للسلطة الفلسطينية للقيام بدورها في التحكم بالأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية دون تدخل وفي ممارسة سلطتها في تحقيق ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني من أمن داخل أراضيه.

ومن نفس المنطلق، على الأمم المتحدة أن تحقق أقصى استغلال من لجنة بناء السلام، بمجرد إنشائها، للانتقال بالشعب الفلسطيني اقتصادياً واجتماعياً إلى مستوى جديد يتيح له تحقيق طموحاته وأمانه في حياة أفضل، وينتقل به من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الحرية والاستقرار في إطار من الدعم الدولي الفعال ومن الممارسات الديمقراطية التي تتوجها الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٦ بحرية ودون تدخل.

وبالمثل، فإن عملنا في مجال الإصلاح المؤسسي ينبغي أن يقوم على تعزيز وتنشيط عمل كافة اللجان والأجهزة ووحدات الأمانة العامة القائمة على ضمان حصول الشعب

الرئيس محمود عباس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ على التزام الشعب الفلسطيني بالديمقراطية.

وفي أيلول/سبتمبر، انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، وهو ما يمثل أول انسحاب إسرائيلي من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وقد أرست نقطة التحول هذه، سابقة هامة على طريق تحقيق الحل النهائي القائم على أساس وجود دولتين. وترحب الهند بالانسحاب كتطور إيجابي وبداية لعملية تمنينا أن تدفع المفاوضات قدما إلى الأمام وفقا لخارطة الطريق ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وستوفر انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي من المقرر أن تجرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، حافزا إضافيا للفلسطينيين للمشاركة الكاملة في العملية الديمقراطية.

ومع الإحساس المتجدد بالتفاؤل، يأتي أيضا الحساب العسير للواقع. ويلفت تقرير الأمين العام بشأن بندي جدول الأعمال قيد النظر، الوارد في الوثيقة A/60/539 والمؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الانتباه إلى أن الوضع الإنساني للشعب الفلسطيني في عام ٢٠٠٤ ما برح خطيرا. فما يقرب من نصف الشعب الفلسطيني يعيشون تحت خط الفقر المقدر رسميا بـ ٢,١٠ دولار يوميا، مقارنة بنسبة قدرها ٢٢ في المائة فقط في عام ٢٠٠٠. والأكثر من ذلك، أن ١٦ في المائة من الفلسطينيين - أي ما يقرب من ٥٦٠,٠٠٠ نسمة - يعيشون في فقر مدقع. وتضاعف معدل البطالة منذ عام ٢٠٠٠ أكثر من ثلاث مرات، حيث بلغ عدد المتعطلين عن العمل ٢٣٨,٠٠٠ في عام ٢٠٠٤، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى حواجز الطرق الداخلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحواجز الخارجية المؤدية إليها. وما زال الفلسطينيون يواجهون مشاكل في الوصول إلى أماكن عملهم، ومدارسهم، وإلى المستشفيات، وما برحت مستويات الصحة والتعليم في تدهور. ونتيجة لذلك، زادت

إلى سياسات الاقتحام والاحتلال والاحتياح أو إلى حصار قطاع غزة واستهداف مواطنيه تحت أي سبب من الأسباب.

إن التوافق الدولي الذي نشأ حول تعزيز النظام الدولي المتعدد الأطراف يجب أن يسهم في تحقيق رؤية الدولتين بأسلوب منصف وعادل، مع التنفيذ الأمين للالتزامات المنصوص عليها في خارطة الطريق دون انتقائية أو تحيز، وخلق شراكة حقيقية من جانب الأطراف الرئيسية على الساحة الدولية، وعلى رأسها اللجنة الرباعية، نحو تحقيق تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

وحيث فقط يمكن أن نقر بأن الأمم المتحدة قد حققت أهدافها في احترام القيم والمبادئ، وفي ضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان، وأصبحت المحور الرئيسي للجهود الدولية الرامية إلى مساعدة الشعوب على تحقيق مستقبل أفضل. ونأمل أن يتحقق ذلك في أقرب فرصة.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): لقد رحبت الهند ترحيبا حارا بالاتفاق الذي أبرم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشأن معبر رفح الحدودي للتنقل بين غزة ومصر ولبناء ميناء بحري في قطاع غزة. ونعتقد بأن ذلك كان تطورا هاما سيكون له أثر بالغ في تحسين حياة واقتصاد الشعب الفلسطيني الذي يعيش في قطاع غزة. وثمة حاجة أيضا إلى رصيف عائم أو بعض الترتيبات المماثلة الأخرى، التي يمكن تشغيلها بسرعة، إذ يبدو أن الاعتقاد بعدم وجود منافذ حدودية مضمونة يعيق إقبال المستثمرين الأجانب.

إن فتح معبر رفح الحدودي يوم السبت الماضي، الذي مكن من عبور ١٥٤٨ فلسطينيا إلى مصر دون إخضاعهم للتفتيش في نقاط التفتيش الإسرائيلية للمرة الأولى، بعث الآمال في إحراز مزيد من التقدم في جهود إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وهناك أيضا علامات أخرى تُؤلّد التفاؤل هذا العام. فقد دلت انتخاب

آفاق السلام الأطول مدى، وذلك بزيادة الصعوبات التي تكتنف إنشاء دولة فلسطينية متصلة الأراضي تتوافر لها مقومات البقاء.

والمشكلة هي أن ذلك النشاط الاستيطاني يؤدي إلى تجزئ الأراضي إلى كانتونات ويغير أنماط النقل وسبل الوصول. ويخلق الجدار الذي يتعدى على الأراضي والمصالح الفلسطينية صعبا ضخمة للشعب الفلسطيني المتضرر من بناء الجدار ويفاقم من سوء الحالة، إذ أنه يجعل السكان والأراضي الزراعية وجزءا من مستودع المياه الجوفية في الضفة الغربية بعيدا عن متناول المجتمعات السكانية. وفضلا عن ذلك، فإن استمرار بناء الجدار على الأرض الفلسطينية يهدد بالحكم المسبق على النتيجة النهائية للمفاوضات بين الجانبين بشأن الوضع النهائي. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا لإسرائيل بأن تنقيد بالتزاماتها القانونية المنصوص عليها في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفي قرار الجمعية العامة دإط - ١٥/١٠.

ويتعين على السلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تتحمل مسؤوليتها باتخاذ قرارات على أرض الواقع لوقف العنف. وكما يبين تقرير الأمين العام، فلا بد أن تدفع السلطة الفلسطينية بجهود إصلاح أجهزة الأمن الفلسطينية إلى الأمام. فإتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد من شأنه أن يساعد على استعادة القانون والنظام.

وعلى مدى السنين، عملت الهند على مساعدة السلطة الفلسطينية من خلال المشاريع الإنمائية وتطوير الموارد البشرية. وتشمل مشاريع المساعدة الهندية للسلطة الفلسطينية إنشاء وبناء مكتبة جواهر لال نهرو في جامعة الأزهر في مدينة غزة، ومكتبة المهاتما غاندي ومركز للأنشطة الطلابية في الكلية الفنية الفلسطينية في دير البلح في قطاع غزة.

حده احتياج الفلسطينيين إلى المساعدات الإنسانية الإضافية في بعض أجزاء الأراضي الفلسطينية.

ويعرب تقرير الأمين العام عن القلق أيضا إزاء مواصلة إسرائيل توسعها الاستيطاني وقيامها من جانب واحد ببناء جدار في الضفة الغربية. ويشير التقرير إلى أن عدم اتخاذ إجراءات لإزالة المراكز الاستيطانية المتقدمة غير المشروعة التي أنشئت منذ عام ٢٠٠١، قد أدى إلى تقويض الثقة في نوايا إسرائيل بصورة حادة. كما يشير إلى أن الأنشطة الاستيطانية التي ترعاها الحكومة تحدث تأثيرا سلبيا على تواصل الأراضي الفلسطينية ومن ثم تظل مصدرا للقلق الشديد.

وبموجب خارطة الطريق، تلتزم إسرائيل بتجميد كافة الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات، والتفكيك الفوري للمراكز المتقدمة التي أنشئت بصورة غير قانونية منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ويبين التقرير أيضا أن إسرائيل تواصل قيامها من جانب واحد ببناء الجدار في الأراضي الفلسطينية، وأن ذلك يشكل، بالاقتران مع مواصلة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، تحديا رئيسيا يواجه تحقيق الهدف الذي ترمي إليه خارطة الطريق، ألا وهو الحل القائم على أساس وجود دولتين.

وفي هذه المرحلة الحرجة، تزداد أهمية قيام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات من أجل إتاحة الوصول للتجارة الفلسطينية سواء داخل الأراضي الفلسطينية أو إلى العالم الخارجي وإتاحة العبور بيسر. ولا يقل عن ذلك أهمية أن توقف إسرائيل أنشطتها الاستيطانية، وتلغي حظر التحول وتخفف القيود على حركة الأشخاص والسلع وبالتالي تتحسن الحالة الإنسانية تحسنا ملموسا في الأراضي الفلسطينية. ويجب ألا تشكل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل حكما مسبقا على قضايا الوضع النهائي أو تهدد

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كابرال (غينيا - بيساو).

ونأمل أن يتم التوصل سريعا إلى حل تفاوضي لإنهاء الصراع. وما برحت رؤية قيام دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية تتوافر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها رؤية سليمة كما كانت دائما - وربما أضحت تحقيق هذه الرؤية الآن أفضل مما كان عليه الأمر في الماضي. وتحت الهند الطرفين المعنيين واجتمع الدولي على الإسراع بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع وتحقيق السلام والأمن والاستقرار على نطاق أوسع للمنطقة كلها في أقرب وقت ممكن، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

لقد دعت الهند إلى التوصل إلى تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط كخطوة منطقية تالية في مجال تسوية الصراع الإسرائيلي - العربي الأوسع نطاقا على المستوى الإقليمي، على النحو المتوخى في مبادرة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية. إن مبدأ الأرض مقابل السلام سليم أيضا في معالجة المسارات الأخرى للصراع في الشرق الأوسط. ونأمل أملا صادقا في إحياء العملية السياسية الشاملة في أقرب وقت ممكن.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يصف تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الوارد في الوثيقة (A/60/35)، والذي هو قيد نظر الجمعية اليوم، بطريقة واضحة ومتجردة من التحيز الحالة للأسوأ التي ما زال الشعب الفلسطيني يعيشها في وطنه، الذي تحتله إسرائيل. ويضع التقرير نظرنا في القضية الفلسطينية في سياق مثير للقلق بصفة خاصة. فهو يبين - إذا كان ما زال ثمة ضرورة لذلك - إن استمرار

وأثناء زيارة الرئيس عباس إلى الهند في أيار/مايو ٢٠٠٥، أعلن رئيس وزراء الهند عن منحة قدرها ١٥ مليون دولار لفلسطين للمشاريع الإنمائية، بالإضافة إلى منحة أعلن عنها في بداية هذا العام. وهاتان المنحتان ستُستخدمان، ضمن جملة أمور، في تمويل المستشفيات ومراكز تكنولوجيا المعلومات في غزة ورام الله وإنشاء كرسي للدراسات الهندية في جامعة القدس وإنشاء مدرسة في أبوديس.

ونود أن نُذكر أيضا بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، الذي وافاه الأجل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. لقد ظل الرئيس عرفات على مدى ما يقرب من أربعة عقود يجسد التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وبهذه المناسبة، نود أن نخي ذكراه ونذكر بمساهماته الخالدة في خدمة القضية الفلسطينية.

وإننا نحث الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء على الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها هذه البداية الجديدة. إن اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع في مؤتمر قمة شرم الشيخ في شباط/فبراير ٢٠٠٥، قد بقي قائما بصفة عامة، ونتج عنه تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية، التي اتسمت بانخفاض حوادث القتل منذ ذلك الحين. ومن الضروري أن نُجدد الجهود ونضاعفها حتى تمضي عملية السلام قدما إلى الأمام وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وللقانون الدولي. ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس الضغط على الطرفين لكي يحدد العمل بشكل متزامن في تنفيذ التزاماتهما بموجب خارطة الطريق، التي تمثل أفضل فرصة لكل من إسرائيل والفلسطينيين لتجاوز الصراع والانتقال إلى السلام، والأمن، والرفاهية. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل مساعدة الطرفين على معالجة القضايا الاقتصادية والإنسانية والأمنية والسياسية.

ويشعر بلدي بقلق عميق إزاء التدهور الخطير جدا للجوانب الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونجدد تنديدنا القوي بالممارسات اللاإنسانية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وممتلكاتهم ومؤسستهم.

واليوم، وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي شهد الآن علامة بارزة أخرى في هذه الفترة الطويلة من فترات التدمير والظلم، فإن بلدي، الجزائر، يجدد التأكيد على دعمه الثابت لنضال ذلك الشعب الشجاع من أجل الحصول على حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف.

لقد آن الأوان كي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويضع حدا لسياسة الاحتلال الإسرائيلية. وقد شهدنا مجلس الأمن مؤخرا وهو يتحرك بسرعة وهمّة وفعالية غير معهودة، لتحقيق انسحاب القوات الأجنبية من تلك المنطقة نفسها. فإذا كان المجلس يتوخى المحافظة على مصداقيته في أعين المجتمع الدولي، عليه أن يتحرك بالتصميم نفسه، بما في ذلك الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق، لضمان انسحاب إسرائيل دون شروط ودون تأخير من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، امتثالا للقانون الدولي. وينبغي لذلك الانسحاب أن يكون مصحوبا بالتجميد الكامل وغير المشروط للنشاط الاستيطاني في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف بناء الجدار، وكذلك تدمير الأجزاء التي انتهى بناؤها منه، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية كما صادقت عليها الجمعية العامة. وستضمن تلك الإجراءات نتيجة ناجحة للانسحاب من غزة واستئنافا جديا للمفاوضات على مسألة الوضع النهائي، التي أُرجئت لفترة طويلة جدا.

اللجنة في متابعة عملها وأنشطتها وفقا لولايتها، أمر حيوي للغاية ما دامت إسرائيل تواصل احتلال الأراضي الفلسطينية وتمعن في انتهاكاتها السافرة للقانون الدولي.

وقد اتسم العام الذي انقضى توا بمواصلة إسرائيل اتباع سياستها الاستعمارية القمعية، مخلفة في أعقابها سلسلة طويلة من الأعمال الوحشية، والانتهاكات والمصادرات. وفي خضم هذا الجو المشبع بالموت والخراب، بزغ بصيص من الأمل بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة. ولكي يصبح هذا الانسحاب علامة حقيقية على الكف عن ممارسات الماضي، وإعادة إطلاق القوى المحركة لعملية السلام، فينبغي أن يكون جزءا من الإطار الأعرض لخارطة الطريق، مفسحا الطريق لانسحاب القوات الإسرائيلية وإزالة جميع المستوطنات من الضفة الغربية ومن حول القدس الشريف.

إن الاستمرار في بناء الجدار الفاصل، وتكثيف النشاطات الاستيطانية وتوسيعها في الضفة الغربية واستمرار عزل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية لا تزال تمثل مصادر قلق لوفدي وتثير لدينا شكوكا جدية بشأن النوايا الحقيقية لإسرائيل فيما يتعلق بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. وتقوم إسرائيل في الحقيقة، ومن خلال تلك التدابير، برسم خريطة جديدة للأراضي المحتلة على أرض الواقع، وبالتالي تلحق ضررا بالغا بفرص بناء دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل. كما تشكل تلك التدابير خطرا على سلامة وتواصل أراضي الدولة التي ستنشأ في المستقبل.

ويعيد بلدي التأكيد على موقفه المبدئي والقائم على أساس أن المستوطنات والجدار اللذين تقوم إسرائيل ببنائهما في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، تمثلان انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وتعارضان مع أحكام خارطة الطريق.

الشعب الفلسطيني ومحتته، وتعني ما يتطلبه الالتزام بهذه المسؤولية من سعي حثيث من أجل النهوض بحل شامل وعادل لقضية فلسطين. ويكتسي الاحتفال بهذا اليوم أهمية خاصة من حيث كونه مناسبة يجدد فيها المجتمع الدولي هذا الالتزام.

وبهذه المناسبة، يطيب لوفد بلادي أن يزجي الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف على ما تبذله من جهد محمود في ما يتعلق بقضية فلسطين، وعلى تقاريرها السنوية القيمة، مع تقديره لرئيسها وأعضائها لما يتكبدونه من مشاق في سبيل تقصي الحقائق وتحليل الوقائع في ما يتعلق بهذه القضية الهامة، وصولاً إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد كشف التقرير المعروض أمامنا، الوارد في الوثيقة A/60/35، العديد من النقاط التي كان يكتنفها الغموض نتيجة المحاولات الرامية إلى طمس الحقائق والركون إلى وأدها.

وإذا كان التماذي في اتباع النهج غير القانونية هو أساس الاطراد في تردي الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، فلا مناص بالتالي من القول بأن القلق العميق الذي ينتابنا إزاء تشييد المستوطنات الإسرائيلية والجدار العازل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة قد أخذ يزداد غورا جراء التوسع المكثف في المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة، وغذ الخطى في السير نحو استكمال بناء الجدار العازل.

ووفقاً لما ذكره المقرر الخاص لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الوثيقة A/60/271 فالجدار والمستوطنات وهما نتاج الاحتلال، عاملان يقوضان الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو الحق

والمجتمع الدولي، ممثلاً بالمجموعة الرباعية، مدعو للمشاركة بصورة أكبر من أجل إيجاد حل دائم وعادل للصراع في الشرق الأوسط بناء على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٥٤٤ (٢٠٠٤) وبناء على مبدأ الأرض مقابل السلام والتنفيذ الكامل لخارطة الطريق التي صادق عليها مجلس الأمن.

وإذ نؤكد من جديد على دعم بلدي لحل سلمي يتم التوصل إليه بالتفاوض ويستند إلى القانون الدولي، وكما ذكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رسمياً خلال مؤتمر قمة بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، الذي عُقد في برازيليا في أيار/مايو ٢٠٠٥، فإننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن تقوم على إنهاء الاحتلال وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري وآخر جيب ما زال محتلاً من لبنان، ووقف جميع النشاطات الاستيطانية في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفكيك المستوطنات القائمة، ووقف بناء الجدار العازل ونبذ جميع السياسات الرامية إلى إثارة المشاعر والتي تمثل تهديداً لنجاح عملية السلام.

ويجب على الجمعية العامة أن تستجيب على نحو كاف لطموحات الشعب الفلسطيني الوطنية في استعادة حقوقه المشروعة، لا سيما، حق تقرير المصير وحق إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد المنصور (البحرين): تتزامن مناقشتنا للبند

المتعلق بقضية فلسطين مع اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ولا شك في أن الجمعية العامة، من خلال اتخاذها في عام ١٩٧٧ القرار ٤٠/٣٢ بآء الخاص بالاحتفال بهذا اليوم، كانت تدرك المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقها تجاه

ولا ريب في أن ما يزيد الوضع ترددا في الأرض الفلسطينية المحتلة هو مضي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية، وهو ما أدانه المجتمع الدولي. وكذلك الجدار العازل حول القدس، خلافا لقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)، الذي اتخذته المجلس في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠، كإجراء لاعتراض طريق التشريعات المتخذة من جانب البرلمان الإسرائيلي لجعل مدينة القدس عاصمة أبدية لإسرائيل. وقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) المتخذ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، الذي كرر فيه المجلس تأكيده أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي من شأنها تغيير طابع ومركز مدينة القدس باطلة ولاغية، وخاصة القانون الأساسي المتعلق بالقدس وغيرها من القرارات.

ويبدو أن إسرائيل ترمي من وراء إقامة الجدار العازل في الضفة الغربية والجدار العازل حول القدس إلى تنفيذ مآربها التوسعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بعد تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم ١٥ أيلول/سبتمبر الماضي، في كلمته في الجلسة العامة الرفيعة المستوى، بالاستمرار في بناء الجدار العازل حتى اكتماله. وهو ما حدا باللجنة، كما بينت في تقريرها، إلى تجديد قلقها من أن يكون القرار الإسرائيلي محاولة لترسيم حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية من طرف واحد.

وبالإضافة إلى ما تأتي عن الجدار العازل، حتى قبل إتمام بائه، من آثار اجتماعية واقتصادية، فإن تلك الآثار سيضعف من تفافقها ما سينجم عن الجدار من ضرر دائم لا يمكن تجنبه أو حتى التقليل من تداعياته، بسبب تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية، مما سيؤدي إلى تقويض قدرة الفلسطينيين على الانتعاش والنهوض باقتصادياتهم التي ما فتئت تزدد انهيارا منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠.

الذي ترتبط به كافة الحقوق الأخرى، لأن الاحتلال بطبيعته يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

تلك النماذج من الانتهاكات التي تمارس دون اكتراث بالمجتمع الدولي أو رادع من قانون أو صك دولي في تناقض تام مع المواثيق والقرارات الدولية، ومنها قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) بشأن المستوطنات الإسرائيلية، والذي أكد على عدم استناد إقامتها إلى أساس قانوني، وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠)، الذي يؤكد عدم شرعية الاستيطان، ويطالب بتفكيك المستوطنات القائمة.

كما يعتبر نهج إسرائيل المتعلق بتوطيد جزء من سكانها أو من المهاجرين الجدد إليها انتهاكا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويعتبر هذا القرار السير في هذا النهج عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط. وكذلك الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أفتت فيه بعدم شرعية إقامة الجدار العازل، مع ضرورة تفكيك أجزائه.

وعلى النقيض من الالتزام بالصكوك الدولية والامتنال لقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، فإن الاستمرار في بناء المستوطنات في الضفة الغربية والتوسع فيها، وهو ما يشكل خرقا للفقرة ٦ من المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، يجري دون هوادة حتى قبل تنفيذ الخطة الإسرائيلية الجديدة، التي ستشكل بداية لأكثر مشروع استيطاني توسعي وستؤدي إلى مصادرة أراض تزيد مساحتها عن مساحة قطاع غزة. ففضلا عن أن أعمال التشييد الجارية في المستوطنات تعد انتهاكا صارخا للمواثيق الدولية ولخريطة الطريق فإن تلك الأعمال ستؤدي - وفقا لما ارتأته اللجنة في تقريرها - إلى إفراغ الهدف الرئيسي من خريطة الطريق من كل معنى له.

المحتلة (A/60/380) وكذلك تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/60/35) يشيران إلى أن الأوضاع جد مؤلمة، فالاستمرار في تشييد الجدار العازل، بالرغم من صدور فتوى محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته، قد أدى إلى ابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية وتحويل ما تبقى منها إلى قطع متناثرة، تعوق حركة المواطنين الفلسطينيين عليها وتحول دون تواصل الأسر فيما بينها، والوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية، الأمر الذي زاد من معاناة الأطفال والنساء والمسنين نتيجة حرمانهم من الرعاية الصحية والتربوية.

كما أن الفلسطينيين يُرغمون على العيش في أجزاء مدمرة من الأرض أو مغادرتها بسبب الاعتداءات العسكرية المتواصلة، وهدم المنازل، وتجزيف المزارع، واقتلاع الأشجار، وتدمير البنى التحتية، وإغلاق الطرقات والمعابر، وتشديد الحصار، وتزايد أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. إن الممارسات الإسرائيلية إجمالاً تستهدف حرمان مجتمعات بأكملها من سبل كسب العيش ومن الوظائف ومن الوصول إلى المدارس والجامعات والمرافق الصحية والاجتماعية. وهي عوامل تساهم جميعها في ازدياد حالة تفشي الفقر بين الفلسطينيين، وتدهور أحوالهم المعيشية وأوضاعهم الاقتصادية. وتعمل بشكل متدرج ومنتظم على تفتيت ومحو العناصر التي تشكل، مستقبلاً، دولة فلسطين بشكل كامل، ككيان جغرافي إقليمي قادر على البقاء والاستمرار، للإسهام في تحقيق وترسيخ ركائز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

تأتي مناقشتنا لهذا البند، هذا العام، في وقت يصف فيه التقرير الأوضاع والمشاعر العامة في المنطقة بأنها في غاية الإحباط، ذلك لأن الشعب الفلسطيني يعاني من الممارسات الإسرائيلية. ولذا فإنه يتعين على الأسرة الدولية ألا تدخر أي جهد في سبيل وضع حد للممارسات الإسرائيلية وإجراءها

ومن ناحية أخرى، لم يدخر الفلسطينيون وسعاً للوصول إلى حل لهذه المأساة، من خلال توقيعهم على اتفاقيات السلام. كما أن العرب لم يدعوا باباً إلا وطرقوه في سبيل دعم كل التطلعات الرامية إلى إحلال سلام عادل وشامل في المنطقة، من خلال مساندتهم للمبادرات السلمية المختلفة التي تم طرحها وترجموها ذلك التوجه الذي أجمعوا عليه إلى المبادرة العربية المعتمدة في القمة العربية المعقودة في بيروت عام ٢٠٠٢.

ولقد كان انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة خطوة لقيت الترحيب على اعتبار أنها مؤشر لخطوات أخرى تتبعها. وهي، كما رأت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حرية بإعادة تنشيط المفاوضات في إطار خريطة الطريق الهادفة إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وموحدة ومتلاصقة الأراضي، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

ولعل خريطة الطريق تمثل النهج السوي للتوصل إلى حل شامل وعادل لقضية فلسطين، على أساس حدود الرابع من شهر حزيران/يونيه ١٩٦٧، عن طريق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

السيد الصايدي (اليمن): يكتسب بند فلسطين أهمية بالغة لكونه يعالج قضية من أكثر القضايا أهمية، نظراً لأبعادها الإنسانية والأمنية العميقة. كما أن الخوض في الحديث عن قضية كقضية الشعب الفلسطيني يعد إجحاراً مرا ومؤلماً في محيط من التعسف والجور والظلم والمعاناة، تطاولت حدوده واتسع نطاقه.

فالتقرير الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية

والقرارات الدولية ذات الصلة وخارطة الطريق وصيغة الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وفي الختام، نود أن نثمن الجهود التي قامت بها معالي وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا في تأمين التوصل إلى اتفاقية حرية الحركة في المعابر للفلسطينيين، وأيضا جهود اللجنة الرباعية الرامية إلى تحقيق تقدم في مسار العملية السلمية في المنطقة.

السيدة مونيز مورديوشي (كوبا) (تكلت بالإسبانية): تحظى دراسة البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة في المناقشة المشتركة اليوم، بأهمية خاصة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، بسبب الأحداث الأخيرة التي وقعت في الشرق الأوسط، وبسبب الأحداث التاريخية التي يُحتفل بها في الوقت الحاضر. وقبل أيام قليلة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قمنا بإحياء بالذكرى السنوية الأولى لوفاة ياسر عرفات. لقد توفي هذا الزعيم التاريخي للفلسطينيين قبل أن يرى حلمه الكبير وحلم شعبه يتحقق. ولا تزال إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشرقية، حلما مستحيلا.

بالإضافة إلى ذلك، نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو تاريخ تقدّم فيه كل شعوب وحكومات العالم، ذات النوايا الحسنة، دعمها لهذا الشعب البطل في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق الاستقلال وتقرير المصير.

ومع ذلك، لا يزال انعدام الاستقرار قائما في الشرق الأوسط، وهو وضع يتسم بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، واستمرار الاحتلال الأجنبي للعراق، والتهديدات التي يتم الإعداد لها ضد سوريا، باستغلال الاختلافات الموجودة في مجلس الأمن.

ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وإلزامها بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة والقرارات الدولية، وإفساح المجال أمام إجراء الانتخابات الفلسطينية في موعدها المقرر، وتسهيل نجاحها. وفي نفس الوقت، لا بد من السماح لكافة الفلسطينيين بالمشاركة فيها، بما في ذلك سكان مدينة القدس الشرقية، ورفع الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني بشكل نهائي، ووقف بناء الجدار العنصري العازل وتفكيك ما تم بناؤه.

وفيما يتصل بالاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، فإنه يتعين على إسرائيل إيقاف كافة الخطط والبرامج الاستيطانية، والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، في فلسطين والجولان العربي السوري ومزارع شبعا في الجنوب اللبناني.

كما يتعين على الأسرة الدولية رفض كافة الإجراءات والقرارات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية حول مدينة القدس المحتلة، وكل المحاولات الهادفة إلى الانتقاص من السيادة الفلسطينية على المدينة المقدسة، باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية. كما ينبغي إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين وفقا للقرارات الدولية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

إن العالم الذي تجددت آماله عقب الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كخطوة أولى، مطالب بممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل لدفعها للسير في الاتجاه ذاته لتحقيق المزيد من الخطوات للوصول إلى حدود الخامس من حزيران/يونيه ١٩٦٧، على نحو يحقق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا الصراع، وذلك من منطلق الإيمان بحق الحياة للجميع، وليس لطرف على حساب طرف آخر، والعودة إلى العملية السلمية وفقا للمبادرة العربية ومؤتمر مدريد

بالمزيد في الحالات التي حاول فيها مجلس الأمن اعتماد مشروع قرار يسهم في إنهاء القتل الوحشي لشعب بكامله. والتطبيق المعتاد للكيل بمكيالين وحالات استعمال حق النقض والتهديدات باستعماله التي أشرت إليها أدت ببساطة إلى الركود في مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة.

وكما قلنا سابقا ينبغي ألا يربكنا الانسحاب الأحادي الذي قامت به مؤخرا القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وإحلاء مستوطنات هناك. ينبغي لنا ألا نظن أن ذلك هو بدء نهاية سياسة الإبادة الجماعية التي تتبعها إسرائيل في المنطقة أو أنه يمثل سبيلا للتوصل إلى حل أكيد للقضية الفلسطينية. لا تزال إسرائيل تسيطر على المجال الجوي والحدود الإقليمية والبحر. ولا تزال إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال التي تمارس السيطرة على المنطقة.

ولا تزال إسرائيل أيضا تشيّد جدار الفصل غير القانوني وتصادر الأراضي الزراعية من دولة فلسطين العتيدة وتفصل العائلات بعضها عن بعض وتعيق حرية الحركة. وخلف الجدار أكثر من عشرين ألف فلسطيني بدون سبيل لكسب الرزق وجردهم من ميراثهم. وأدى أيضا إلى مصادرة الآلاف من الهكتارات من الأراضي وآبار المياه في الضفة الغربية، مما يعادل الاستيلاء الفعلي على حوالي ٦٠ في المائة من الأرض، بما في ذلك القدس الشرقية. تُحرّم مناطق فلسطينية برمتها من إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية الحيوية، بما في ذلك التعليم والصحة والعمالة.

وأحكام القرار دإط-١٥/١٠ قد تجوّهلت أيضا. إذ يقتبس من فتوى محكمة العدل الدولية، ينص القرار دإط-١٥/١٠ في الفقرة ال ٢٠ من ديباجته

”أن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية

وفي الماضي، أتاحت لنا فرصة الإطلاع على تطورات الحالة السائدة في الأراضي العربية المحتلة، بفضل العمل القيم والمتفاني لمختلف الهيئات التي أنشأتها المنظمة لتحقيق في الأعمال التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، وللتخفيف من معاناته.

إن الإحصاءات غنية عن أي تعليق. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ - أي خلال سبعة أشهر ونصف فقط - توفي ١٤٦ فلسطينيا في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ بداية الانتفاضة الثانية، قُتل ٦٦٣ ٣ فلسطينيا على أيدي القوات الإسرائيلية. وفي العام المنصرم أدى العنف المدمر للجرافات الإسرائيلية إلى طرد ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ فلسطيني وتدمير منازلهم. وبكل وضوح، يجري ارتكاب مذابح ضد شعب بأكمله بأسلوب صارخ وواسع النطاق ومنظم.

وبالرغم من انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، فإنها تواصل بشكل غير مشروع احتلالها أو فرض سيطرتها على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، بينما تخفق في الامتثال للقرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، التي تطالب بإعادة تلك الأراضي إلى شعوبها. وفي ذلك السياق ترغب كوبا في إعادة التأكيد على الحاجة إلى الامتثال التام، بدون استثناء أو تمييز، لكل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، خصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ومن الجدير بالذكر أيضا أن مجلس الأمن يعاني من التعويق المستمر من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة، وبخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة من الإدارة الجمهورية. يشمل السجل التاريخي لعمل مجلس الأمن ٢٩ حالة استعمال لحق النقض، ترافقها تهديدات كثيرة

السيد عبد الباري (السودان): إن القضية الفلسطينية هي دون شك محور اهتمام العالم وجوهر الصراع في الشرق الأوسط. فالمأساة الفلسطينية أصبحت مأساة للضمير الإنساني. فالأوضاع الأمنية المتدهورة والتصعيد المستمر للعنف تستصرخ كل الضمائر الحية، وتدعوها إلى الوقوف بحزم ضد الصلف والتعنت الإسرائيليين.

إن أسلوب التعالي الذي تتعامل به إسرائيل مع قرارات الشرعية الدولية، من ناحية، وتساهل المجتمع الدولي تجاهها، من ناحية أخرى، قد أغريها بارتكاب المجازر والأعمال الوحشية ضد المدنيين والأبرياء العزل في كل المناطق الفلسطينية، وبخاصة قطاع غزة بعد الانسحاب المفروض، بل جعلها تنكل وتبتطش بالشعب الفلسطيني بطش من لا يخشى المساءلة. وظلت إسرائيل ترفض كل القرارات الدولية ذات الصلة.

ما زال الشعب الفلسطيني الصامد يواجه السياسات والممارسات الإسرائيلية الجائرة حيث تهدم المساكن فوق رؤوس قاطنيها وتصادر الأراضي وتقتل النساء والأطفال والشيوخ والشباب من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل. والأهم والأخطر أن إسرائيل ما زالت تواصل بناء جدارها غير المشروع على الأراضي الفلسطينية المغتصبة، بما فيها القدس الشرقية. وما زالت إسرائيل تواصل عدوانها الجائر بهدم المباني ومصادرة الأراضي في خرق واضح وصريح للقانون الدولي والإنساني ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.

وما زالت إسرائيل كذلك تمعن في الاستهانة والاستخفاف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة دإط-١٥/١٠ وكذلك فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الجدار الذي قضى بعدم شرعيته وطالب إسرائيل بالتوقف فوراً عن إقامته وإزالته وإلغاء كافة التشريعات واللوائح المتصلة به وتعويض الأضرار.

وما حولها، والنظام المرتبط به، يتعارضان مع القانون الدولي“.

ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل لإحلال السلام العادل والدائم في المنطقة. المجتمع الدولي وهذه المنظمة مدينان منذ وقت طويل للشعب الفلسطيني بدولة خاصة به. وكل الوقت والموارد المكرسة لهذا الهدف قليلة بالمقارنة بالدين الذي تدين به البشرية لذلك الشعب البطولي المعاني. وفي ذلك المشروع - الضروري كما هو ملح - تقدم كوبا إسهامها البناء العادي وتقدم تأييدها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتضامنها معهما.

وبلدنا، الذي يتعرض للحصار القاسي من قبل حكومة الولايات المتحدة طوال ما يزيد على ٤٥ سنة، لمقتنع بأنه ليس في مقدور الجدار أو السياج أو القمع - مهما كان عنيفا أو وحشيا - أن يقمع الرغبة المتقدمة لدى الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال. ولهذا السبب تؤيد كوبا، بفضل تجربتنا خلال ما ينيف عن ٤٥ سنة من المقاومة، حلا بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض للقضية الفلسطينية. وتود كوبا أيضا أن تعيد بياها لتأييدها القوي لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة تكون القدس الشرقية عاصمتها. ونطالب أيضا بالإعادة غير المشروطة لكل الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، ونعيد التأكيد على الطابع غير القانوني لجميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري المحتل.

وختاما، تدعو كوبا جميع الوفود إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرارين المعروضين في إطار بندي جدول الأعمال قيد النظر، معربة بذلك عن تأييدها الثابت لقضية الشعب الفلسطيني العادلة.

السيد أوبرين (الولايات المتحدة الأمريكية): تبقى الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً ثابتاً بتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وقد رحبنا بالانسحاب الناجح للمستوطنين الإسرائيليين من شمال الضفة الغربية وغزة في وقت سابق من هذا العام. وما زالت جهود الولايات المتحدة تنصب على المحافظة على الزخم فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والأمنية بعد فك الارتباط من أجل إحراز تقدم وفقاً لخارطة الطريق في سبيل إيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يجسد رؤيا الرئيس بوش المتمثلة في وجود دولتين.

واتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن حرية التنقل والوصول بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو خطوة هامة إلى الأمام. فللمرة الأولى منذ عام ١٩٦٧، سيسيطر الفلسطينيون على الوصول إلى معبر رفح، الذي افتتح يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وسنواصل العمل من خلال بعثتي المبعوث الخاص للجنة الرباعية والمنسق الأمني الأمريكي بشأن جدول الأعمال الاقتصادي والأمني والمحافظة على زخم فك الارتباط. وقرار اللجنة الرباعية الأخير بتمديد مهمة المبعوث الخاص حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦ وتعين رئيس الولايات المتحدة مؤخراً للجنرال كيث ديتون للعمل كمنسقنا الأمني الجديد في المنطقة يؤكد استمرار التزامنا في هذا المجال.

وتقع على جميع الأطراف التزامات لا بد لها وأن تفي بها من أجل تحقيق هدف إقامة دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وفي حين أن الولايات المتحدة تشاطر مشاعر القلق بشأن المصاعب التي يواجهها الشعب الفلسطيني، إلا أن مشاريع القرارات التي تنتظر فيها الجمعية العامة اليوم وغدا لا تعكس أوجه التعقيد التي ينطوي عليها الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ولا ضرورة قيام الطرفين معا باتخاذ

إن مصداقية هذه المنظمة يجب أن تنعكس في مقدرتها على صيانة الميثاق وإنفاذ القانون الدولي. فبقاء هذه القضية دون تسوية يقف شاهداً ودليلاً على سياسة الكيل بمكيالين والانتقائية في تطبيق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية الصادرة عن هذه الجمعية الموقرة ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وشاهداً كذلك على الصمت المخجل تجاه انتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الإنساني وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ واتفاقيتي لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وغيرها.

ولا بد، السيد الرئيس، من إلزام إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس والجولان السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية، وذلك تنفيذاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، وعملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة ١٨١ (٢٠٠٥)، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ومقررات أوسلو ومديرد، وقرارات مجلس الأمن العديدة، وخارطة الطريق التي ارتضتها جميع الأطراف.

يود وفد بلادي أن يحث المجتمع الدولي والدول الأعضاء على الإسراع بتقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية إلى الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية خلال هذه الفترة الحرجة للمساعدة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد والهياكل الأساسية لدولة فلسطين.

كما يؤكد موقفه الثابت في مساندة القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانب مشروعات القرارات المقدمة بشأنها أمام الجمعية العامة. ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ ذات الموقف كما هو العهد بها.

وسترحب الولايات المتحدة بمشروع قرار يعكس نهجا متوازنا وواقعا يتسق مع نهج اللجنة الرباعية. ولسوء الحظ، يبدو أننا سننظر في نصوص تضع الجمعية العامة في موقف من يسعى إلى إصدار حكم مسبق على تسوية قضايا الوضع النهائي بل والإخلال بتلك التسوية. فلتحقيق سلام عادل ودائم فإنه ينبغي حسم تلك القضايا من خلال المفاوضات بين الطرفين نفسيهما، بشكل يتسق مع اتفاقهما السابقة ومع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، فإننا لن نؤيد مشاريع القرارات غير المتوازنة تلك والتي لا تحقق شيئا لخدمة قضية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، ونحث بقية الدول الأعضاء على حجب تأييدها لمشاريع القرارات تلك أيضا.

السيد سلام (المملكة العربية السعودية): إن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يؤكد على الممارسات اللاإنسانية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. وعلى الحالة المأساوية للشعب الفلسطيني الذي يعيش في عزلة داخل أرضه ويعاني من كل أنواع الاضطهاد والعنف والقتل.

لقد مضت ٣٨ سنة ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي جاثما على صدر الشعب الفلسطيني الذي يعاني من تدني مستمر في مستوى معيشته وتدهور حاله أمنيا واقتصاديا واجتماعيا نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تتنافى مع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

وبالرغم من الجهود الدولية المكثفة بقيادة اللجنة الرباعية التي نتج عنها خارطة الطريق لتسوية النزاع في جدول زمني يفضي إلى منح الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة فإن إسرائيل مصرة على سياسة التنصل من الالتزامات والعمل على إفشال المبادرات الواحدة تلو الأخرى. وترفض استئناف المفاوضات وتشير العديد من

خطوات صوب تحقيق هدف السلام والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

ويُطلب إلى الجمعية العامة الآن أن تنظر إلى أحداث في المنطقة من خلال عدسة مشوهة تنظر إلى الأمور من جانب واحد. فالمصادقة على مشاريع قرارات تدين الإجراءات الإسرائيلية ولكنها تفشل في تناول الإجراءات أو اللاإجراءات الفلسطينية ستترتب عليها عواقب حقيقية. فمشاريع القرارات أحادية الجانب كتلك المعروضة علينا هذا اليوم تقوض مقدرة الأمم المتحدة على القيام بدور بناء في تحسين جهود السلام.

وعلى وجه التحديد، وفي رأي الولايات المتحدة، فإن الولاية التي أُقرت عام ١٩٧٥ بإنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والولاية التي أُقرت في عام ١٩٧٧ بإنشاء شعبة حقوق الفلسطينيين داخل الأمانة العامة إنما تديمان الأخذ بنهج معوق ومنحاز في معالجة صراع الشرق الأوسط. والهيئتان المذكورتان تعكسان فترة ولت من فترات الحرب الباردة ناهيك عن أنهما عمرتا لفترة طويلة بعد أن كانتا قد أدتتا أية فائدة ربما تحققت منهما. ولذا فإنه ينبغي للدول الأعضاء أن تلغي هاتين الهيئتين وأن تسعى إلى إيجاد سبل لتقوية الأمم المتحدة تجعل منها شريكا عادلا متوازنا في الجهود الرامية إلى إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وملتزمة بخارطة الطريق وتحقيق رؤيا الدولتين.

وخلال الدورة الستين للجمعية العامة، وبينما تنظر الأمم المتحدة في اتخاذ خطوات تاريخية لإصلاح نفسها ومؤسساتها كي تواجه مواجهة أفضل لتحديات قرن جديد، فإنه لا بد لها وأن تراجع الولايات القديمة مثل الولايتين المذكورتين بعين ناقدة وتواجه حقيقة أن وقت الهيئتين المذكورتين قد ولى.

إن المملكة العربية السعودية، إذ تؤكد دعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل جميع حقوقه السياسية المشروعة، تطالب إسرائيل بالمضي قدماً في تنفيذ كل التزاماتها وتعهداتها التي نصت عليها قرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قراراً مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وجميع القرارات ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفق ما أكدت عليه مبادرة السلام العربية والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية، وكذلك خارطة الطريق بجميع بنودها واستحقاقاتها والكف عن سياسة التنكيل بالشعب الفلسطيني وإزالة الجدار العازل والإفراج عن جميع المناضلين الفلسطينيين.

وتنظر المملكة العربية السعودية إلى الانسحاب الإسرائيلي من غزة على أنه خطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى لإنهاء الاحتلال طبقاً لما ورد في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تمهيداً لإقامة دولة فلسطين المستقلة على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف.

وتدعو المملكة العربية السعودية إلى إحياء جهود السلام في المنطقة بما يؤدي إلى انسحاب إسرائيل الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة إلى خط الحدود القائمة في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ والانسحاب الإسرائيلي من بقية الأراضي العربية المحتلة في جنوب لبنان، ومن ثم التوصل إلى تسوية شاملة يتم التفاوض عليها بين الأطراف المعنية لإحلال السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة الذي يتم تعزيزه بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم على القائمة بشأن البند ١٥ من جدول الأعمال في هذه الجلسة. لقد طلب أحد الوفود الكلمة ممارسة لحق الرد.

العوائق وخلق حقائق جديدة على الأرض لعرقلة استئناف المباحثات دون اكتراث لما يترتب على ذلك من استمرار لدوامه العنف والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

إن السياسات التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية وممارساتها التعسفية لن تحقق الأمن للشعب الإسرائيلي، بل على العكس إنها تؤدي إلى استمرار العنف وسقوط المزيد من الضحايا وتهديد استقرار المنطقة والقضاء على آمال السلام. فالأمن لا يتحقق بمصادرة الأراضي وسلب الحقوق وقتل واغتيال الجيران وهدم منازلهم وحرق حقولهم وقلع زرعهم وقطع أرزاقهم وتعذيبهم وتجويعهم. الأمن لا يتحقق بالإعلان بكل صلف وغرور عن قوائم بأسماء الناشطين السياسيين الفلسطينيين الذين تعتزم حكومة إسرائيل اغتيالهم وتصفيتهم. ولن يتحقق الأمن بتحدي مئات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الممارسات والإجراءات الإسرائيلية، وانتهاكها لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وازدراءها للقرارات الدولية بشأن القدس، وعدم اكترائها بالقرارات المتعلقة بترحيل المدنيين وتوفير الحماية لهم في الأراضي الفلسطينية وعدم الاكتراث بالحقوق الإنسانية.

إن احترام قرارات الشرعية الدولية ومبادئها هو السبيل الوحيد لحل النزاعات الدولية المزمرة والقضاء على بؤر التوتر. كما أنه لا يؤدي إلى استغلال مشاعر اليأس والإحباط الموجودة بسبب التعرض للظلم والعدوان والاحتلال. وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتنا جميعاً على الإسهام في التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي. ومن هنا تأتي أهمية تضافر جهودنا جميعاً في سبيل إعادة الحياة إلى مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط، وهي المسيرة التي تعثرت طويلاً بسبب ازدواجية المعايير وانتقائيتها على نحو جعل القرارات الدولية ومبادئها عرضة للانتهاك المستمر.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية):

لم يكن وفدنا عازماً على أخذ الكلمة مرة أخرى بعد البيان الذي ألقاه وزير خارجية دولتنا. لكننا نجد أنفسنا في موقف يحتم علينا أن نرد على بعض التعقيبات التي أدلى بها وفد طلب إلغاء لجنّتين هامتين منشأتين بموجب قرارات الجمعية العامة. وذلك الوفد طلب أيضاً إلى الجمعية أن تعيد النظر في ولاية هاتين اللجنتين.

نحن نعتقد أن عضوية الأمم المتحدة بأسرها تقيّم البرامج المتعلقة بفلسطين بطريقة ديمقراطية وعلى أساس مبدأ القبول بإرادة الدول الأعضاء في الجمعية العامة. ووفقاً لإرادة الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية تقرر كل عام تمديد ولايات هاتين اللجنتين الهامتين والبرامج الهامة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية يركز على إرادة المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، فوجئنا بالاستماع إلى بيان يوحي بأن قرار الجمعية العامة أصدر حكماً مسبقاً على التسوية في الشرق الأوسط. إذاً هل إن قرارات الجمعية التي تعبر عن القانون الدولي وتكرّر مبادئ القانون الدولي، هي التي تصدر حكماً مسبقاً على التسوية، بينما المستوطنات غير القانونية على الأرض، والبناء غير القانوني للجدار العازل والإجراءات غير القانونية التي تقوم بها سلطة الاحتلال الإسرائيلية في قمع الشعب الفلسطيني وفي ارتكاب الانتهاكات الجائرة والمروعة بحق الشعب الفلسطيني لا تصدر حكماً مسبقاً على التسوية؟ إننا نترك الأمر بيد جميع البلدان ووفودها لتصدر قراراً أصيلاً ودقيقاً حيال ما هو صحيح فعلاً، وما هو عادل، وما هو أحادي الجانب وما هو موزون.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالإشارة إلى مسألتين أخريين. أولاًهما، إن موقف الوفد الذي أشرت إليه للتو مدفوع، صراحة، باعتبارات سياسية إلى أبعد حد. وهو موقف تقليدي يحصّن إسرائيل من جميع القرارات المتراكمة ذات الصلة الصادرة عن المجتمع الدولي وعن متطلبات القانون الدولي. وذلك الموقف، الذي يحمي الشيء الخاطئ - الأعمال غير الشرعية التي ترتكبها إسرائيل - يسمح لإسرائيل بمواصلة تعنتها في رفض الوفاء بالتزامات الميثاق وتنفيذ جميع تلك القرارات.

ثانيهما، إن بيان وموقف ذلك الوفد، بصراحة، مناوئان للفلسطينيين.

وقد تحلينا بروح إيجابية عالية في موقفنا حيال إقامة علاقة مع البلد المعين ذاك والانخراط في حوار واجتماعات معه بنية حسنة، بروح تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والوفاء بولاية اللجنة الرباعية. غير أنني أجد ذلك البيان - الذي لا يمكنني أن أصفه إلا بأنه مناوئ للفلسطينيين - مؤسفاً جداً، لا سيما وأننا نمد يدنا لذلك البلد بروح إيجابية لإقامة علاقات إيجابية جداً وليتمكن ذلك البلد من اتخاذ موقف موزون وعادل في ما يتعلق بالصراع. وبعد أن استمعنا إلى الموقف المناوئ للفلسطينيين يُعرب عنه هذا المساء، فإننا نجد ذلك مؤسفاً جداً. ونأمل أن يعيد ذلك البلد النظر في بياناته في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٣٧ من جدول الأعمال في هذه الجلسة.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة ستواصل غدا الساعة ١٠/- نظراً البند ١٧ من جدول الأعمال، "الحالة في أفغانستان وآثارها

على السلام والأمن الدوليين“، والبند الفرعي (هـ) من البند ٧٣ من جدول الأعمال، ”تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها“، بوصفهما أول بنود العمل. فكما يذكر الأعضاء، ما زال هناك متكلمون باقون على القائمة من مناقشة هذا الصباح.

وسوف تستأنف الجمعية أيضا نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال، ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“، لتبت في مشروع القرارين A/60/L.21 و A/60/L.24. وبعد ذلك سنواصل المناقشة المتعلقة بالبند ١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.
